

جامعة أحمد دراية ادرار\_الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير  
قسم علوم التجارية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي ميدان علوم إقتصادية  
والتسيير وعلوم تجارية  
شعبة علوم مالية ومحاسبية  
تخصص مالية المؤسسة  
من إعداد الطالبة:زهراء بن تركي

## الموضوع:

الأدوات المالية الإسلامية ودورها في تعظيم أرباح  
المؤسسات المالية الإسلامية دراسة حالة بنك قطر  
الإسلامي

نوقشت بتاريخ:2017/09/28

لجنة المناقشة:

الدكتور:عبد الرحمان عبد القادر\_جامعة أحمد دراية أدرار\_رئيسا.

الدكتور:جيلالي قالون\_جامعة أحمد دراية أدرار\_مشرفا .

الدكتور:تيقاوي\_جامعة احمد دراية أدرار\_مناقشا.

الموسم الجامعي 2016-2017

# شكر وتقدير

فكل الشكر والفضل لله تعالى الذي وفقنا وسهل لنا الطريق لإتمام هذا البحث وبلوغ هذه الدرجة.

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الإمتنان والعرفان إلى:

المشرف الفاضل الدكتور جيلالي قالون لقبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى نصائحه وإرشاداته القيمة حول هذا الموضوع.

كما اشكر الأستاذ عبد الرحمن عبد القادر الذي ساعدني في اتمام مذكرتي .  
كما اشكر كل الأساتذة و أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

و كل الأصدقاء و الزملاء

بن تركي زهراء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الإهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن وأهدتني من روحها قبسا، إلى من ربنتني على مكارم الأخلاق " أمي الغالية " أطلال الله في عمرها. إلى من أطفأ ظلمة جهلي وكان خير مرشد لي نحو العلم والمعرفة، إلى من ضحى من أجل أن ينير دربي وطريقي، إلى " أبي العزيز " أطلال الله في عمره .

وإلى أشقائي الأعمام سالم ، قمر الزمان ، أحلام و خلود و لا أنسى رفيقتي دربي صديقتي الغالبتين فاطمة زهراء و مريم . إلى جميع الأصدقاء والزلاء وكل من مد يد العون وفسح الطريق أمام طريقي أبواب المعرفة.

بن تركي زهراء



## الملخص:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية ظهرت منذ بضع عقود كمحاولة لتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجانب المالي على أرض الواقع، وكان عددها في بداية نشأتها يعد على الأصابع ومحصورا في بعض الدول، لكن في السنوات الأخيرة تزايد عددها وانتشر في الكثير من الدول الإسلامية وحتى الغربية.

وفي دراستنا هذه تناولنا موضوع الهندسة المالية ومنتجاتها ودور الأدوات المالية الإسلامية في تعظيم أرباح المؤسسات المالية.

## Summary :

Islamic banks are financial institutions that provide services banking to thier customers according to Islamic law. Began as an experiment in this sixties of the last centry but later increased in number and spread in many countries.

In our study deals with subject of financial engineering products and the role of Islamic financial instrument in maximizing the profits of financial institutions.

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وتقدير

..... الملخص	
..... فهرس المحتويات	ا
..... المقدمة	أ
..... الفصل الأول: النظام المصرفي الإسلامي	
02..... تمهيد	
03..... المبحث الأول: البنك المركزي	
03..... المطلب الأول: ماهية البنك المركزي	
03..... الفرع الأول: نشأة البنك المركزي	
04..... الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي	
05..... المطلب الثاني: وظائف وخصائص البنك المركزي	
05..... الفرع الأول: وظائف البنك المركزي	
06..... الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي	
08..... المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية	
08..... الفرع الأول: العلاقة في ظل النظام المصرفي الإسلامي	
08..... الفرع الثاني: العلاقة في ظل النظام المصرفي التقليدي	
11..... المبحث الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية	
11..... المطلب الأول: ماهية المؤسسات المالية الإسلامية	
11..... الفرع الأول: نشأة المؤسسات المالية الإسلامية	
12..... الفرع الثاني: تعريف المؤسسات المالية الإسلامية، مبادئها وخصائصها	



المطلب الثاني:أنواع وأهداف المؤسسات المالية الإسلامية.....	14
الفرع الأول:أنواع المؤسسات المالية الإسلامية.....	14
الفرع الثاني:أهداف المؤسسات المالية الإسلامية.....	17
المطلب الثالث:العقبات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية.....	18
خلاصة الفصل الاول.....	20
الفصل الثاني :الهندسة المالية الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي	
تمهيد.....	22
المبحث الأول:الهندسة المالية الإسلامية.....	23
المطلب الاول:مفهوم الهندسة المالية الإسلامية.....	23
الفرع الأول:تعريف وأهمية الهندسة المالية الإسلامية.....	23
الفرع الثاني:أسس الهندسة المالية الإسلامية.....	24
المطلب الثاني:مزايا وخصائص الهندسة المالية الإسلامية.....	26
الفرع الأول:مزايا تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية.....	26
الفرع الثاني:خصائص الهندسة المالية الإسلامية.....	27
المطلب الثالث:منتجات الهندسة المالية الإسلامية.....	28
المبحث الثاني:الأدوات التمويلية بالمؤسسات المالية الإسلامية.....	36
المطلب الاول:الأدوات التي ينشأ عنها دين.....	36
المطلب الثاني:أدوات شبه دين.....	37
المطلب الثالث:أقسام الأرباح والخسائر.....	38
خلاصة الفصل الثاني.....	41
الفصل الثالث:تحليل أداء البنوك الإسلامية (بنك قطر الإسلامي)	

43.....	تمهيد
44.....	المبحث الأول: نبذة عن بنك قطر الإسلامي
44.....	المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك قطر الإسلامي
45.....	المطلب الثاني: أدوات التمويل الإسلامي المعتمدة في بنك قطر الإسلامي
47.....	المبحث الثاني: تقييم أداء بنك قطر الإسلامي
47.....	المطلب الأول: متغيرات الدراسة
48.....	المطلب الثاني: تطور أداء بنك قطر الإسلامي
54.....	خلاصة الفصل الثالث
56.....	الخاتمة
60.....	فهرس الجداول والأشكال
62.....	قائمة المصادر و المراجع

# المقدمة

إن مجموعة الأزمات التي شهدتها النظام المالي الدولي، شكلت تهديدا لاستقرار اقتصاديات وسياسات الدول قد كانت دافعا لبناء النظام من جديد مبني على إدارة مؤسسية متطورة تحت رقابة حكيمة، ورغم هذه الملامح الأساسية لبناء النظام من جديد، التي تساعد في زيادة قوة وسلامة النظام المالي و استقراره إلا أنها لم تكن كافية، إذ لابد من إدراج الانضباط الذاتي في النظام المالي من أجل التوسيع في الائتمان، في نطاق محدود، ولا يزيد عن الاقتصاد الحقيقي بشكل كبير، وهذا الانضباط معتمد في نظام التمويل الإسلامي، إذ يجعل الاعتماد على التمويل بصيغ المشاركة في الأرباح والخسائر ويقلل من التوجه نحو التمويل بالدين، حيث هذا الأخير مقيد بشراء وبيع بضائع وخدمات بصيغ التمويل الإسلامية، التي تعتمد على البيوع كالمرابحة، والإجارة، والسلم، وغيرها من صيغ التمويل الإسلامية.

وإن النظام الإسلامي ازدهر لعدة قرون خلال فترة الحضارة الإسلامية، لكن فيما بعد حل محله النظام التقليدي، وذلك لانهايار معظم الدول الإسلامية أثناء فترة الاستعمار، لكن بعد استقلال هذه البلدان عاد النظام الإسلامي مرة ثانية للظهور، وتم إنشاء عدة بنوك إسلامية، ومؤسسات مالية إسلامية للظهور حول العالم، كما أنه توجد بنوك تقليدية فتحت شبابيك إسلامية لاستقطاب ودائع، ومتعاملين إسلاميين.

ولأن جودة المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، ساهمت بزرع الثقة في المتعاملين و إقبالهم عليها سواء المسلمين و غير المسلمين، كما زادت من مداخيل وأرباح المؤسسات المالية الإسلامية .

ويرجع سبب تزايد هذا الاهتمام بالتمويل الإسلامي، هو لصموده أمام الازمات المالية العالمية، كما انه يساهم في نمو وازدهار اقتصاد الدولة .

### أولا : إشكالية البحث

استطاعت المؤسسات المالية الإسلامية تحقيق نجاحات واضحة، ومهمة في فترة وجيزة وذلك بفضل أدواتها ومنتجاتها المالية، ومع تطور النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب على خدمات المؤسسات المالية الإسلامية فإن للأدوات المالية الإسلامية دور كبير في هذا النجاح .

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور الأدوات المالية الإسلامية في تعظيم أرباح المؤسسات المالية الإسلامية؟

ومن هاته الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

1- ما هي ماهية هذه المؤسسات المالية الإسلامية؟

- 2- ما هي صيغ نظام التمويل الإسلامي والأدوات المتبعة في النظام التمويل الإسلامي؟
- 3- ما هو أثر هذه الادوات المالية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية؟
- 4- كيف كان أداء البنوك الإسلامية؟ \_دراسة حالة\_ بنك قطر الإسلامي.

### ثانية: الفرضيات

للإجابة على التساؤلات المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

- 1 - المؤسسات المالية الإسلامية هي تلك المؤسسات التي تحتكم إلى أحكام الشريعة وتتعاظم بصيغ التمويل الإسلامية .
- 2 - إن نظام التمويل الإسلامي ينفرد بعبء صيغ و أدوات تمويلية تميزه عن نظام التمويل التقليدي ، إذ يتبع أحكام الشريعة الإسلامية ، كما انها تساهم في نمو النشاط الاقتصادي.
- 3 - الأدوات المالية الإسلامية ساعدت في نمو و تزايد أرباح المؤسسات المالية كما أنها ساهمت في تحسين أداءها ، واستقطبت الكثير من الاستثمارات.
- 4 - صيغ التمويل الإسلامي كان لها أثر جيد وساهمت في تعظيم أرباح البنوك الإسلامية.

### ثالثا: أهداف الدراسة:

- 1 - توضيح علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية.
- 2 - التعرف على المؤسسات المالية الإسلامية.
- 3 - توضيح دور ومساهمة الادوات المالية الإسلامية في تعظيم ارباح المؤسسات
- 4 - التعرف على الهندسة المالية الإسلامية و مدى مساهمتها في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية.
- 5 - توضيح اثر المنتجات المالية الإسلامية على أداء البنوك.

### رابعا: اسباب اختيار الموضوع

- 1 -الموضوع كان مقترح من طرف لجنة الأساتذة ،لذا انا قبلت به وجدت أنه موضوع يستحق الاهتمام.
- 2 -محاولة تبين وتوضيح أهمية صيغ التمويل الإسلامي ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي.

### خامسا: منهجية الدراسة

اتبعت في دراستي على عدة مناهج منها المنهج الوصفي التحليلي ،كما اتبعت الأسلوب المقارن في بعض الجوانب من الدراسة بما انني قارنت بين النظام التمويل الإسلامي و

التقليدي، وكذلك اعتمدت على نفس الأسلوب في الجانب التطبيقي وذلك بمقارنة أرباح بنك محل الدراسة المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي و الأرباح من دونها.

### سادسا: مصادر الدراسة

اعتمدت في هذه الدراسة على عدة مصادر باللغة العربية، التي تتمثل في الكتب والمقالات والمجلات، والتقارير والأطروحات المقدمة في الملتقيات الوطنية والدولية، وكذلك مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه، ومواقع الانترنت، والتقارير المالية الدورية الصادرة لبنوك و مؤسسات إسلامية مالية دولة التي لها علاقة بالدراسة.

### سابعا: حدود الدراسة

وفقا لتقارير البنك محل الدراسة تم اعتماد حدود من 2011 و 2016

### ثامنا: الصعوبات

رغم توافر الكثير من الكتب والمراجع إلا أنني واجهت صعوبات في إتمام الجانب التطبيقي كوني غيرت دراسة الحالة ولم يكن قد تبقى وقت كثير على وضع المذكرات.

### ثامنا: الدراسات السابقة

#### 1- سامي السويلم، التحوظ في التمويل الإسلامي<sup>1</sup>

هذا البحث هدفه تطوير الادوات الإسلامية لإدارة المخاطر تبعا لمبادئ الإقتصاد الإسلامي.

#### 2- سليمان ناصر وربيعه بن زيد "الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"<sup>2</sup>

بين الباحثين من خلال البحث أن الصكوك الإسلامية تعتبر اداة تمويلية ناجحة لمشاريع التنمية الاقتصادية، رغم بعض العوائق والإشكالات التي تعترض طريقها، وكذا المخالفات الشرعية التي تشوبها، وبالتالي يتطلب الامر ترشيدها اكبر لهذه الاداة للاستفادة منها على نطاق اوسع خاصة في العالم الإسلامي اين تعاني بلدانه من شح الموارد المالية.

<sup>1</sup> سامي السويلم، التحوظ في التمويل الإسلامي، بحث منشور، جدة السعودية، 2007

<sup>2</sup> سليمان ناصر وربيعه بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، 5-6 ماي، 2014

### 3- عبد الكريم قندوز ،صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية<sup>3</sup>

هذا البحث عبارة عن دراسة واقع صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية.

وتوصل من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

-تتميز الهندسة المالية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية في كونها تجمع بين الكفاءة الإقتصادية والمصادقية الشرعية.

-يقصد بالهندسة المالية الإسلامية ،بأنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم و التطوير و التنفيذ لكل من الأدوات المالية المبتكرة.

-تستخدم الهندسة المالية لإدارة المخاطر المختلفة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية.

#### تاسعا: تقسيمات الدراسة

تتضمن الدراسة بالإضافة الى المقدمة والخاتمة ،على ثلاثة فصول وهي كالآتي:

#### الفصل الأول (النظام المصرفي الإسلامي):

هذا الفصل عبارة عن مدخل لموضوع البحث ،حيث قسم إلى مبحثين:

المبحث الأول يتناول نشأة ومفهوم البنك المركزي ،وظائفه وكذلك علاقته بالبنوك الإسلامية.

أما المبحث الثاني يتناول ماهية المؤسسات المالية الإسلامية ،وكذلك أنواعها وأهدافها.

#### الفصل الثاني (الهندسة المالية الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي):

قسم هذا الفصل بدوره الى مبحثين حيث تناول المبحث الاول مفهوم الهندسة المالية الإسلامية وكذلك مزاياها وخصائصها ،فضلا عن منتجات هذه الهندسة المالية.

أما المبحث الثاني يتضمن الأدوات التمويلية بالمؤسسات المالية الإسلامية ،حيث يتطرق الى أنواع و تقسيمات هاته الأدوات المالية التمويلية.

#### الفصل الثالث (تحليل أداء البنوك الإسلامية عينة الدراسة\_بنك قطر الإسلامي):

قسم هذا الفصل ايضا لمبحثين حيث المبحث الأول يتطرق لنبذة عن بنك قطر الإسلامي و صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة فيه و المبحث الثاني يتناول أداء و تحليلات لتقارير البنك

بين الفترة 2011-2016

<sup>3</sup> عبد الكريم قندوز ،صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية ،مذكرة ماجستير ،علوم إقتصادية ،جامعة حسينية بن بوعلي ،شلف ، 2007

**الفصل الأول: النظام  
المصرفي الإسلامي**



### تمهيد:

بسبب الأزمات التي شهدتها الإقتصاد العالمي مثل أزمة 2008 سلط الضوء على النظام المصرفي الإسلامي الذي برزت معه المؤسسات المالية الإسلامية حيث سنتناول في هذا الفصل مدخل عام عن النظام المصرفي الإسلامي حيث سنتطرق في المبحث الأول عن ماهية البنك المركزي ووظائفه الأساسية إلى جانب علاقته بالبنوك الإسلامية، أما المبحث الثاني سنتحدث عن نشأة المؤسسات المالية مبادئها وخصائصها ثم أنواعها وأهداف هاته المؤسسات المالية الإسلامية.

### المبحث الأول: البنك المركزي

ازداد في وقتنا الحالي تداول مصطلح البنك المركزي سواء لدى المختصين بالمسائل المالية والاقتصادية او الممارسين لنشاطات و اعمال تجارية ومالية او لدى العامة ، وذلك نتيجة عوامل وظروف عدة منها تزايد العلاقات و النشاطات الاقتصادية والتبادل التجاري والأزمات المالية التي قد تمر على المؤسسات و المصارف التجارية الخاصة او حتى التي تمر بالدولة عموما ، اذ يظهر عندها دور البنوك المركزية في حل الاشكاليات . لذا قد يظهر لنا اهمية بيان ماهية هذا البنك ، وكيف نشأ ، وهذا ما سوف نحاول التعرض له وتوضيحه في هذا المبحث...

### المطلب الأول: ماهية البنك المركزي

#### الفرع الأول: نشأة البنك المركزي

كان الدافع من وراء إنشاء البنوك المركزية هو رغبة الحكومات في التداخل المصرفي وتنظيم عمليات الإصدار النقدي ، التي تتولاها في السابق المصارف التجارية ، لهذا سميت المصارف المركزية في بداية نشأتها ب(مصارف الاصدار) لأنها تولت مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه بالحدود و الشروط التي تقرها الحكومة ثم أخذت البنوك المركزية تتولى تدريجيا مهمة الرقابة على النشاط المصرفي وتوجيهه بما يتناسب وأهداف السياسة النقدية للدولة<sup>1</sup>.

وظهر البنك المركزي في السويد سنة 1668 ، والذي كان يهدف إلى تأمين وتمويل الدولة مقابل امتياز إصدار النقد و أسست بريطانيا ثاني بنك مركزي سنة 1694 ، والذي أسس بمرسوم ملكي لأجل تمويل خزانة الملك مقابل حق إصدار النقد كذلك<sup>2</sup>.

ومن ثم أسس نابليون بونابرت مصرف فرنسا المركزي في عام 1800 ، ولكن لغايات مختلفة وهي مواجهة الركود الذي ساد فرنسا خلال السنوات الثورية وهكذا تتابعت الدول في إنشاء بنوكها المركزية ولأغراض مختلفة منها هولندا في سنة 1814 ، ومن ثم النمسا سنة 1816 ، ثم أنشأ بنك بلجيكا الوطني سنة 1850 ومن ثم اليابان سنة 1882.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري ، النقود و المصارف ، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1988، ص 145

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى و اخرون ، المؤسسات المالية المحلية و الدولية ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، 2009، ص57

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 76

### الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي:

بالرغم من إطلاق مختلف التسميات على البنك المركزي إلا أنه عموماً يعد شخصية معنوية نقدية، وواحد من المصالح العامة التي تتوصل الدولة بواسطتها إلى الهيمنة على اتجاهات الحياة الاقتصادية في البلاد.<sup>1</sup>

يعد من المؤسسات العامة استناداً على العناصر الأساسية لها وهي:

1- الاستقلال القانوني (الشخصية المعنوية).

2- الاستقلال المالي (الذمة المالية المستقلة).

3- الاستقلال الإداري، مع بقاء قدر من الارتباط العضوي بينه وبين الدولة (باعتبارها الشخص القانوني العام الممثلة للشعب).<sup>2</sup>

كما أن البنك المركزي كما يشير إليه اسمه يشغل موقعا مركزيا في الهيكل المالي والبنك الذي هو جزء منه، وله صفات وخواص مميزة لا تشاركه فيها البنوك التجارية.

فهو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وهو يحتل موقع الصدارة والقمة ويمثل سلطة الرقابة العليا وهو مؤسسة وحيدة، وهو غالبا مؤسسة عامة، وهذا يعني ضرورة ملكية الدولة لهذا البنك وهي ضرورة تمليها أهمية وخطورة الوظائف التي قوم بها هذا البنك.<sup>3</sup>

إذ في حقيقة الأمر أن البنك المركزي ما هو إلا بنك يتعامل في الائتمان شأنه في ذلك شأن البنوك الأخرى، لكنه يختلف عنها في ملكيته وأهدافه وطبيعة العمليات التي يقوم بها، وبالتالي من حيث طبيعة المتعاملين معه.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، الطبعة الرابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1958، ص 248

<sup>2</sup> حكمت الحارس، السياسة الضريبية و تطور النظام الضريبي في العراق، رسالة دكتوراه، دار وهران لطباعة، 1973، ص 450-455

<sup>3</sup> محمد عبد العزيز عجمية، د. مصطفى رشدي شيحة، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1982، ص 107-109

<sup>4</sup> أنور اسماعيل الهواري، اقتصاديات النقود، جامعة الزقازيق، مصر، 1983، ص 59.

### المطلب الثاني: وظائف وخصائص البنك المركزي

عرفت البنوك المركزية منذ أكثر من ثلاثة قرون إلا أنها لم تنتشر ولم تتوسع ولم تتبلور وظائفها وخصائصها مع الشكل الذي هي عليه الآن، إلا في القرن العشرين. وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من مظاهر استقلال البلاد السياسي و علامة استقلالها الاقتصادي، ويعتبر البنك الذي يتعامل مع الجمهور في معظم الأحيان و يقتصر تعامله مع الحكومة و باقي البنوك ،ونظام المصارف المركزية وليد تطور تدريجي، فالبنوك المركزية الأولى قامت كبنوك تجارية وتطورت إلى مركزية. وارتفعت مسؤوليتها حتى أصبحت هيئات مستقلة متكاملة تقوم بوظائف متميزة ومتطورة.<sup>1</sup>

### الفرع: وظائف البنك المركزي:

ولقد اختلف الاقتصاديون في تقرير ما هي أهم وظائف البنك المركزي و مهما تكن فإننا سنتناول أبرزها:

#### 1- البنك المركزي هو السلطة القوامة على إصدار البنكنوت (العملة):

هي أسبق وظيفة إلى الظهور، حيث خضع البنك المركزي لعدة قيود قانونية في إصدار (البنكنوت)، وتتصل هذه القيود بالأصول التي ينبغي على البنك تغطية البنكنوت لها وهي نسبة رصيد الذهب أو العملات كلاهما، وكان الغرض من وضع هذه القيود على سلطان البنك المركزي هو المحافظة على ثقة الأفراد به وتمكينه من مواجهة طلبات الصرف، والحد من حريته بما ينتفي معه احتمال الإفراط في الإصدار. وفي العصر الحديث لم يعد هناك مبرر لهذه القيود لأن البنكنوت لم يعد قابلاً للصرف بالداخل كما أن كمية الذهب الواجب الاحتفاظ بها لتدعيم قيمة العملة بالخارج ترتبط بخصائص ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

#### 2- البنك المركزي هو بنك الحكومة و مستشاره :

كانت البنوك المركزية تتحصل على هذا الامتياز، بمجرد إصدار البنكنوت فتحفظ الحكومة لديها بحساباتها ويقدم لها سلفات قصيرة الأجل، وحالات العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية، وقروض استثنائية في حالات الحروب و لأزمات و ينوب عن الحكومة في إدارة الدين العام، ويقدم المشورة للحكومة قبل عقد قروض محلية وخارجية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> زياد رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر، عمان، ص 204.

<sup>2</sup> محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص 190.

<sup>3</sup> محمد بن مظلوم احمدي، النقود وأعمال البنوك والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، مصر، ص 72.

### 3- البنك المركزي بنك البنوك :

تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي ،حيث احتياطاتها النقدية على هيئة ودائع ،وبالإضافة الى أن هاته الودائع تمكن البنك المركزي من فرض رقابته على حجم الائتمان المصرفي

### 5- البنك المركزي رقيب على الائتمان :

تتجلى الرقابة على الائتمان التي يقوم بها البنك المركزي ،من خلال ما يسمى بالسياسة النقدية،و لهذه الأخيرة أدواتها الخاصة بها،ونجد كثيرا من الاختصاصين الذين كانوا متحمسين لفكرة إنشاء البنوك المركزية يترددون قبل إسداء النصح بإنشاء بنوك مركزية جديدة،لأنها ستكون ملزمة بتنفيذ السياسات المالية والنقدية التي تراها الحكومة حتى ولو كانت هذه السياسات تؤدي إلى الإضرار عن غير قصد بالاقتصاد القومي لتلك الدولة ، كالتضخم المالي مثلا.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي:

للبنك المركزي عدة خصائص ،وأوجه تميزه وتبين مدى أهميته و هذه الخصائص تتمثل فيمايلي:

- يقوم البنك المركزي بإصدار مايسمى بالنقود القانونية:"أي تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وتحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية"<sup>2</sup> حيث تنشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي الذي فوضته الدولة لأداء هذه العملية ،ونظرا لإحتكاره لمثل هذا الإمتياز فهو يمثل الملجأ الأخير للإقراض ،حيث تعود له الحكومة و البنوك في آخر المطاف إذ لم تجد السيولة في مكان اخر ،لذلك يقال عنه أنه بنك البنوك و بنك الحكومة ،وتدخل عملية إصدار النقود في إطار رؤيته الشمولية للوضع النقدي وتصوره لتطورات المستقبلية"<sup>3</sup>.
- النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى (نقود الودائع) ،فهي تتميز بخصائص معينة كونها نقود مقبولة عامة ولها قوة إبراء غير محدودة وتتميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية بشكل متعدد.

<sup>1</sup> محمد زكي شافعي، مرجع سابق ،ص 291..

<sup>2</sup> مصطفى رشيد شيجة، الإقتصاد النقدي والمصرفي،الدار الجامعية،مصر،ط1985،ص178.

<sup>3</sup> طاهر لطرش، تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية بن عكنون،الجزائر، 2003،ص39.

- لا توجد مصادر متعددة مستقلة مصدرة لنقود بل هناك وحدة مركزية واحدة تشرف على الائتمان مع إمكان وجود فروع للبنك المركزي لتسهيل مهامه وتكون أكثر دقة وتنظيماً.
- على خلاف البنوك التجارية، لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد حيث أنه يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية ومن ثم لا يمكن له أن ينافسها في نشاطها خاصة وأنه يعتبر بنكا لهذه البنوك يحتفظ لذيه بالأرصدة التي يوجبها قانونا، كما يقوم بالإصدار النقود القانونية دون غيره من البنوك.<sup>1</sup>
- يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في النظام الاقتصادي الرأسمالي ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن بل خدمة الصالح الاقتصادي العام.
- يتمتع البنك المركزي بسلطة قانونية باستخدام وسائل معينة يستطيع من خلالها أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها .
- يحتل البنك المركزي الصدارة وقمة الجهاز المصرفي وذلك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أصول الائتمان في البلاد من خلال رقابته على البنوك التجارية والتأثير في قدرتها على خلق النقود، وهناك علاقة وثيقة بين الحكومة والبنك المركزي، حيث يعتبر هذا الأخير أحد أجهزة الدولة ويعد مستشارها في المسائل السياسية النقدية فهو بنك الدولة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، إقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص219.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، نفس المرجع السابق، ص220.

### المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية:

سنوضح العلاقة التي تربط البنك المركزي و البنوك الإسلامية في ظل نظامين ألا وهما:

-في ظل نظام المصرفي الإسلامي .

-في ظل نظام المصرفي التقليدي.

حيث يوجد عدة دول قامت بأسلمة نظامها المصرفي مثل باكستان وإيران ، وهناك دول أخرى قبلت بإنشاء بنوك إسلامية في ظل نظامها المصرفي التقليدي.

### الفرع الأول :العلاقة في ظل النظام المصرفي الإسلامي<sup>1</sup>:

- ✓ أن يتقيد البنك الإسلامي بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي ويخضع إلى إشرافه و تفتيشه.
- ✓ أن يتقيد البنك الإسلامي بتوجيهات البنك المركزي في مجال الاستثمار ،ذلك ان البنك المركزي يمكن أن يضع خطة للاستثمار مبينة على مقاصد الشريعة الإسلامية التي تراعي الأولويات الاقتصادية.
- ✓ يمكن للبنك المركزي أن يقوم بدور المكتب الفني الذي يقوم بتقييم فرص الاستثمار المختلفة وطرحها بين البنوك الإسلامية وتحديد معد الربح في كل فرصة استثمارية.
- ✓ وبوصفه بنك البنوك فإن البنك المركزي الإسلامي يفرض على البنوك الإسلامية أن تودع لديه فوائضها المالية على أساس القرض الحسن ،أو على أساس المشاركة في الربح والخسارة ،على ان يقوم بتمويل مشاريعها بالمقابل عن حاجتها للتمويل على أساس المعاملة بالمثل ،إما بالقرض الحسن ،أو بالمشاركة في الربح والخسارة.

### الفرع الثاني :العلاقة في ظل النظام المصرفي التقليدي:

نجد هذه العلاقة في الدول التي اهتمت بالبنوك الإسلامية وأولتها عناية خاصة ،حيث قامت بإصدار القوانين اللازمة لضمان السير الحسن لها ،وبالتالي فهي مسيرة ومنظمة وفق قوانين خاصة بها ،مما يضع الوضوح امام أي مبادرة لإنشاء مثل هذه البنوك في هذه البلدان.

<sup>1</sup> فارس مسدور ،"الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية"، ورقة بحثية مقدمة إلى، الندوة العلمية الدولية (الخدمات المالية و إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، 19-20 أبريل 2010 ،جامعة فرحات عباس – سطيف-الجزائر ،ص6-7.

## الفصل الأول: النظام المصرفي الإسلامي

ونجد أيضا بلدانا أخرى استقبلت البنوك الإسلامية لكن في ظل قوانينها السابقة مع بعض الاستثناءات، وبالتالي فإن قوانينها المصرفية لم يتم اقلمتها مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، مما يجعل الطريق صعبا أمام البنوك الإسلامية في هذه الدول بصفة عامة يمكن تحديد علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية في ظل النظام المصرفي التقليدي كما يلي:

- ✓ يتقيد البنك الإسلامي بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي في إيداع العملات الأجنبية و سحبها.
- ✓ يودع البنك الإسلامي نسبة معينة من مجموع ودائعه في شكل نقد لدى البنك المركزي، وذلك حفاظا على مركزه المالي وحفاظا لحقوق المودعين و المستثمرين والمساهمين، حيث أن هذه النسبة تختلف من بلد لآخر، وهذه الودائع يعطي عليها البنك المركزي فوائد للبنوك التجارية و التقليدية، لكن البنوك الإسلامية لا تأخذها باعتبارها ربا محرم.<sup>1</sup>
- ✓ بما ان البنك المركزي هو الملجأ الاخير للبنوك التجارية التقليدية إن احتاجت للسيولة النقدية فإنه يقرضها بناء على الفائدة، اما بالنسبة للبنوك الإسلامية فإنها لا تستفيد من هذه التسهيلات التي يمنحها البنك المركزي، نظرا لارتكازها على الفائدة التي لا تتعامل بها البنوك الإسلامية أخذ و عطاء، لذلك فإن هذه البنوك تعاني من مشكلة المقرض الاخير في هذه الدول .
- ✓ يلجأ البنك المركزي إلى الاقتراض من البنوك التجارية عن طريق بيع السندات بفوائد، لكن البنوك الإسلامية تعتبرها من باب الاقتراض بالفائدة، لذلك استحدثت بديلا لهذه السندات مثل سندات المقارضة المبنية على الربح و الخسارة .
- ✓ يقدم البنك المركزي على البنوك التجارية التقليدية خصما خاصا بعمليات التصدير يقوم على أساس الفائدة، لكن البنوك الإسلامية لا تقبل التعامل بالفائدة مما يجعلها تفوت على نفسها فرصة مهمة في توسيع دائرة نشاطاتها.<sup>2</sup>
- ✓ يقوم البنك المركزي بتحديد سقف الائتمان الاجمالي الذي يمنحه أي بنك في مدة معينة، ويطبق ذلك على البنوك الإسلامية، علما أن تمويلاتها تكون على سبيل المشاركة في الربح و الخسارة عن طريق الاستثمار و ليس عن طريق القرض، وبالتالي تقيدها بالسقف الائتماني يعتبر عائقا لها في ممارسة نشاطاتها المختلفة تماما عن البنوك التقليدية.

<sup>1</sup> د.فارس مسدور ، الرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية ، نفس المرجع السابق ، ص 7.  
<sup>2</sup> موسى عبد العزيز شحادة، " علاقة البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية "، بحث مقدم لمؤتمر المستجدات الفقهية في معاملات البنوك، عمان: 1994 ، ص 18.



✓ يقوم البنك المركزي بعمليات التفتيش على كل البنوك بما فيها البنوك الإسلامية، وذلك بإجرائه لزيارات ميدانية، للتأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرفها، وذلك عن طريق الفحص المفاجئ للقيود و السجلات المحفوظة لديه، وإجراء المطابقة بينها و بين البيانات المقدمة.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> محمد عثمان شبير، محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الأردن: دار النفائس، 1999 ، ص375.

### المبحث الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية

نتناول في هذا المبحث نشأة المؤسسات المالية الإسلامية، وخصوصياتها، وبعد ذلك نتطرق إلى أهداف وأنواع المؤسسات المالية الإسلامية.

#### المطلب الأول: ماهية المؤسسات المالية الإسلامية

##### الفرع الأول: نشأة المؤسسات المالية الإسلامية:

ازدهر النظام المالي الإسلامي لقرون مضت خلال فترة الذروة للحضارة الإسلامية، لكن بعد انتشار الاستعمار في معظم البلدان الإسلامية حل محله نظام مالي آخر، ألا وهو النظام المالي التقليدي، وبمجرد حصول هذه البلدان على استقلالها عاد النظام المالي الإسلامي للظهور من جديد<sup>1</sup>، حيث بدأت المؤسسات المالية الإسلامية في الظهور منذ بداية الستينات من العقد الماضي في إطار تلبية رغبات المستثمرين والمدخرين الإسلاميين، واستجابة لنداءات العديد من المؤسسات المالية الإسلامية ذات الطابع الإقليمي والدولي. وكان التحدي الأساسي لهذه المؤسسات هو كيفية إجراء مختلف عمليات الوساطة المالية من حشد للمدخرات وتوظيفها دون اللجوء لآلية سعر الفائدة، وقد كانت البداية مصرفية بصياغة العقود الإسلامية للتمويل والبيع، والاستثمار لحشد وتوظيف الموارد بالمصارف الإسلامية، ومع التطور الكبير والنجاح منقطع النظير للمؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، طرأت حاجات جديدة لهذه المؤسسات في إطار تأقلمها المستمر مع متغيرات البيئة المالية الدولية، تتمثل في الحاجة لأدوات لإدارة السيولة والمخاطر ودعم الربحية للمؤسسات على

المستوى القصير، المتوسط، والطويل مع ضمان توفير التمويل اللازم للمشاريع الخاصة أو الحكومية على حد سواء. واستجابة لذلك تم تطوير الأدوات الإسلامية المستندة على عمليات أسواق رأس المال فكانت الأسهم العادية والصكوك مختلفة الأجل، وذلك على خلفية انتشار فكرة الأسواق المالية في مختلف الأقطار الإسلامية، وقد ساعد في انتشار هذه الأدوات المالية الاستخدام المكثف لها من قبل الحكومات الإسلامية في كثير من الدول لأغراض إدارة موازنات العامة بعيدا عن الأدوات التقليدية والتي في أغلبها تعتمد على الاستلاف المصرفي والتمويل بالعجز وغالبا ما يستتبعه ضغوط تضخمية عالية قد تهدم أهداف هذه الموازنات.

إن التطور الكبير للمؤسسات المالية الإسلامية ونجاحها عالميا بشهادة المؤسسات النقدية الدولية، أدى إلى قيام العديد من المؤسسات المالية التقليدية بفتح نوافذ إسلامية لها في البلدان الإسلامية، ومع تضخم أصول المؤسسات المالية الإسلامية من الذمم والتمويل والاستثمارات

<sup>1</sup> محمد عمر شابرا، أحمد حبيب: الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (البنك الإسلامي للتنمية)، جدة-السعودية، 2006، ص 15

بجانب الموجودات الأخرى في ميزانياته السنوية بصورة جعلت العائد على هذه الموجودات يتناقص باستمرار بسبب صعوبة تدوير هذه الأصول وتسيلها لإعادة استخدامها استجابة لحاجات العملاء، هذا المشكلة شجعت على ابتكار أدوات ومنتجات مالية إسلامية مبتكرة مثل: الصكوك الإسلامية للاستفادة منها في عمليات تحرير الأصول وتسيلها في شكل أدوات تمثل فرصاً استثمارية متنوعة للمستثمرين تساعد في تنويع محافظهم الاستثمارية بصورة مثلى.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: تعريف المؤسسات المالية الإسلامية مبادئها وخصائصها:**

**1\_ التعريف:** وهي تلك المؤسسات التي تحتكم إلى أحكام الشريعة وتتعاوى بصيغ التمويل الإسلامية<sup>2</sup>

**2\_ المبادئ الإرشادية التي يجب أن تلتزم بها إدارة المؤسسة المالية الإسلامية تجاه أصحاب المصالح:**

تتمثل هذه المبادئ في الآتي:

✓ **المبدأ الأول:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الإستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح.

✓ **المبدأ الثاني:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية يستوفي المتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً - وتكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدولة المعنية.

<sup>1</sup> فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، منتدى الصيرفة الإسلامية، اتحاد المصارف العربية، بيروت- لبنان، جويلية 2008، ص 2-3

<sup>2</sup> أ.د. عبد المجيد صلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس - ليبيا، 27-28 أبريل 2010، ص 11

✓ **المبدأ الثالث:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها.

✓ **المبدأ الرابع:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد إستراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (أخذين في الحسبان التميز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة) بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد .

✓ **المبدأ الخامس:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين بها ، والالتزام بتطبيق الفتاوى ولمراقبة الالتزام بالشرعية في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها ونشاطاتها.

✓ **المبدأ السادس:** يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشرعية للمؤسسة. ويجب على المؤسسة أن تتيح اطلاع الجمهور على هذه الأحكام والمبادئ.

✓ **المبدأ السابع:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.<sup>1</sup>

### 3\_ خصوصيتها :

تختص المؤسسات المالية الإسلامية بالتقيد بأحكام الشرعية الإسلامية في ما تأتي وما نذر بناءً على أصول المعاملات الشرعية التي يتمثل بعضها في :

- تجنب الربا وشوائبه
- تجنب الغرر .
- تجنب أكل أموال الناس بالباطل .
- تجنب التعامل بالحرام البين والمشتبهات والاكتفاء في الأعيان والخدمات وغيرها بالحلال البين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أ.د. عبد المجيد صلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، نفس المرجع السابق، ص 19-20.

### المطلب الثاني: أنواع وأهداف المؤسسات المالية الإسلامية:

في هذا المطلب سنتطرق إلى أنواع المؤسسات المالية الإسلامية وأهدافها

### الفرع الأول: أنواع المؤسسات المالية الإسلامية:

والتي يمكن تصنيفها إلى مؤسسات إسلامية مصرفية ومؤسسات إسلامية غير مصرفية حسب التصنيف الآتي:

### ❖ المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية:

#### 1\_ المصرف المركزي الإسلامي: <sup>2</sup>

يمكن تعريف المصرف المركزي الإسلامي على أنه "مؤسسة حكومية مستقلة، مسؤولة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية للاقتصاد الإسلامي في الحقل النقدي والمصرفي، ومن خلاله" يقوم المصرف المركزي الإسلامي، وكسائر المصارف المركزية بإصدار العملة، ويعمل بالتنسيق مع الحكومة على استقرار العملة داخليا وخارجيا، كما يطلع المصرف المركزي الإسلامي بدور مصرف الحكومة ومصرف المصارف، ويتخذ ترتيبات المقاصة وتسوية الشيكات والتحويلات، كما يلعب دور المقرض الأخير، وهو يوجه المصارف التجارية وينظمها ويشرف عليها، كما أنه يشرف على المؤسسات المتخصصة وغير المتخصصة، وهيئة تأمين الودائع وهيئة مراجعة حسابات الاستثمار، دون مساس كبير باستقلال هذه المؤسسات، لكنه على خلاف المصارف المركزية التقليدية، يتحمل مسؤولية منع إمكانية تركيز الثروة والسلطة في أيدي أصحاب النفوذ من خلال المؤسسات المالية، كما يعمل المركزي الإسلامي على تثبيت القيمة الفعلية للنقود، وضمان استدامة نمو الاقتصاد الإسلامي، وتأمين العدالة الاقتصادية الاجتماعية. ولقيام بمهامه ووظائفه على أكمل وجه يجب عليه استخدام الوسائل والطرق الضرورية غير المتعارضة مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

<sup>1</sup> د. محمد علي يوسف أحمد ، دور السلطات الرقابية في الرقابة على المؤسسات المالية الإسلامية (مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني) ، طرابلس\_ ليبيا ، 27- 28 ابريل 2010 ، ص 5-6.

<sup>2</sup> محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل (دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام)، طبعة 1، دار البشير للنشر و التوزيع ، عمان - الأردن، 1990، ص 131-132

### 2\_ المصارف الإسلامية :

لقد اختلف أهل الاختصاص في تعريف المصارف الإسلامية فقد عرفها الدكتور محسن احمد الخضيرى على أنها " : مؤسسات نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة لشريعة الإسلام وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها." أما الدكتور مرسى سلامة فيعرفها " أنها تلك المنظمات القائمة على تجميع الأموال من المجتمع وتوظيفها لخدمة أفراد أو جهات لبناء مجتمع التكافل وتحقيق الرفاهية وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى مع الالتزام في كل ما يتعلق بذلك بقواعد الإسلام وما تتضمنه من معايير اقتصادية ودينية وأخلاقية تحقيقاً لمفهوم التنمية الشاملة " <sup>1</sup> ومنه المصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها وكذلك أهداف المجتمع الإسلامي. ويمكن أن نعرفها أيضاً بأنها مؤسسات مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية. <sup>2</sup>

### ❖ المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية :

#### 1\_ شركات التأمين التعاوني

في العصر الحاضر لا يقوم بالتأمين فرد نحو فرد، بل تقوم به شركات مساهمة كبيرة يتعامل معها عدد ضخم من المستأمنين، فيجتمع لها مبالغ كبيرة من أقساط التأمين، وتؤدي من هذه الأقساط المجتمعة ما يستحق عليها من تعويضات عند وقوع الحوادث المؤمن منها، ويبقى رأس مالها سندا احتياطياً، ويتكون ربحها من الفرق بين ما تجمعها من أقساط وما تدفعه من تعويضات. <sup>3</sup>

تعتبر شركات التأمين التعاوني مؤسسات غير ربحية يمتلكها المستأمنون الذين لهم كل حقوق حملة الأسهم في الشركات المساهمة، فهم يختارون مجلس الإدارة الذي يختار مدير الشركة، والفرق بين شركة التأمين التعاوني وشركة التأمين التجاري أن المستأمن يجب أن يكون شريكاً كاملاً في الشركة ولا يمكن أن يكون شريكاً غير مستأمن في الشركة، كما أنه

<sup>1</sup> د. احمد سامي شوكت، د. سلام مجيد فاخر، دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية الشاملة مجلة كلية الآداب، العدد 99، ص 593-594.

<sup>2</sup> فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2000، ص 21-20

<sup>3</sup> يوسف الشبيلي، التأمين في أمريكا، دورة الاستثمار في الإسلام، مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا، 2005، ص 2.

في حالة الربح يكون الربح للمستأمنين، وفي حالة الخسارة يرجع فيه للمستأمنين لتحملها، بينما في حالة شركات التأمين التجاري للشركة الربح وعلى الشركة الخسارة.<sup>1</sup>

### 2\_ صناديق الاستثمار الإسلامية:

يمكن تعريف صناديق الاستثمار على أنها: "أحد المؤسسات المالية الإسلامية التي تتولى تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص، لتوظيفها وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، على أن يتم توزيع صافي العائد فيما بينهم حسب الاتفاق، ويحكم كافة معاملاتها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين والقرارات والتعليمات الحكومية واللوائح والنظم الداخلية".<sup>2</sup>

ويقصد بصندوق الاستثمار الإسلامي " ذلك الصندوق الذي يلتزم المدير فيه بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيه، وبخاصة ما يتعلق بتحريم الفائدة المصرفية. وتظهر هذه الضوابط في نشرة الإصدار التي تمثل الإيجاب الذي بناء عليه يشترك المستثمر في ذلك الصندوق، وفي الأحكام والشروط التي يوقع عليها الطرفان عند الاكتتاب.<sup>3</sup>

ولقد بدأ التفكير في إنشاء صناديق الاستثمار الإسلامية بالموازاة مع إنشاء المصارف الإسلامية، حيث تم تأسيس العديد منها في دول إسلامية مثل السعودية ودول غير إسلامية مثل الولايات المتحدة لتعمل على الاستثمار وفق الشريعة الإسلامية. ومما ساعد على إنشاء هذه الصناديق استحداث العديد من الأدوات الاستثمارية الإسلامية، وقيام بعض المؤسسات المالية الإسلامية بدراسة الضوابط الشرعية للاستثمار في أوراق مالية لشركات قائمة، حيث تخصص هذه الصناديق في الاستثمار في أوراق مالية لشركات تلتزم بالضوابط الشرعية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد الرحيم الساعاتي، إدارة الغرر في التأمين الإسلامي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الثاني للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الرياض - السعودية، 2010، ص 6-7.

<sup>2</sup> فتحة نشنش وآخرون، أداء صناديق الاستثمار المسؤولية اجتماعياً وصناديق الاستثمار الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة

الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع. ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011، ص 8

<sup>3</sup> صفية أحمد أبو بكر، صناديق الاستثمار الإسلامية (خصائصها وأنواعها)، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر العلمي الرابع عشر حول: المؤسسات المالية الإسلامية (معالم الواقع وآفاق المستقبل)، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي-

الإمارات، 15-17 ماي 2005، ص 835

<sup>4</sup> هشام جابر، صناديق الاستثمار الإسلامية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين (بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة)، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 9 مايو 2005، ص 18.

### الفرع الثاني: أهداف المؤسسات المالية الإسلامية:

للمؤسسات المالية الإسلامية عدة أهداف نوجزها في مايلي:

- ممارسة المعاملات المالية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإيجاد بدائل مباحة للمعاملات المحرمة من أجل رفع الحرج عن المسلمين.
- السعي إلى تنمية القيم العقائدية و زرع المبادئ الأخلاقية الإسلامية لدى العاملين والمتعاملين مع المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك لتطهير هذا القطاع الحيوي من الفساد.
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من أفراد ومؤسسات، لتمويل مشاريعهم وأنشطتهم الاقتصادية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- إيجاد التنسيق والتعاون والتكافل بين الوحدات الاقتصادية و بين أفراد المجتمع الإسلامي.
- المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الأمة الإسلامية، بكل السبل المشروعة، ودعم التعاون الإسلامي.<sup>1</sup>
- التخلص من التبعية الاقتصادية لغير المسلمين، ومحاولة أسلمة المعاملات المالية بشكل عام.
- تحقيق الربح، إذ بدونه لا تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية الاستمرار والبقاء، فضلا عن تحقيق أهدافها الأخرى.
- تطوير عادات الادخار والاستثمار في المجتمع الإسلامي، وذلك عن طريق تشجيع الأفراد على التوفير مادامت هذه المدخرات تستثمر لصالح المجتمع الإسلامي وتعود على صاحبها بالربح الحلال.
- رفع مستوى العمالة والتخفيف من حدة البطالة.
- رعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين منهم وإيئة الظروف الملائمة لرعايتهم، وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية، عن طريق صناديق الزكاة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أحمد عبد الغفور مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية-فلسطين، 2007، ص 17-18

<sup>2</sup> محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، ايترك للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 1995، ص 37-38



### المطلب الثالث: العقبات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية:

رغم النجاحات الناجحات والتطورات التي حققتها المؤسسات المالية الإسلامية، إلا أنها لازالت دون المستوى المطلوب، ويرجع ذلك على مجموعة من التحديات والعقبات التي تعيق مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية، والتي نذكر منها مايلي:

#### ✓ نذرة المهندسين الماليين الشرعيين :

تكمن ثروة أي مجتمع في العامل البشري، الذي هو أساس الحضارة والتطور، ومن هذا المنطلق يتطلب العمل المالي الإسلامي تأهيلا خاصا وكفاءات إدارية مدربة، تجمع بين الخبرة المهنية، والمعرفة الشرعية حتى تستطيع إنجاز مسيرة المؤسسات المالية الإسلامية، وتكون ملائمة لطبيعة عملها، على إعتبار انها تختلف عن المؤسسات المالية التقليدية. ومما لاشك فيه إن القوة العاملة الغير مؤهلة سوف تزيد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية.<sup>1</sup> ومن هنا يمكن القول أن المؤسسات المالية الإسلامية لا تتوفر على القدر الكافي من المهندسين الماليين الشرعيين لتطوير الهندسة المالية الإسلامية بالشكل المطلوب.

#### ✓ الإفتقار إلى البحوث والتطوير :

تفتقر بعض المؤسسات المالية الإسلامية إلى الإهتمام بمفهوم الهندسة المالية الإسلامية، حيث تعاني من غياب ثقافة الإبداع والتطوير، فقد أثبتت التقارير السنوية لأكثر 12 مؤسسة مالية إسلامية في منطقة الخليج العربي غياب شبه تام لمخصصات مالية خاصة بالبحث والتطوير للمنتجات المالية الإسلامية، في الوقت الذي أنفقت فيه تسع بنوك أوروبية ما يزيد عن مليار دولار على عمليات التطوير والبحث.

#### ✓ ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية وتوحيد المرجعية الشرعية:

تواجه أعمال المؤسسات المالية الإسلامية تحدي هام وهو ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية وتضارب الفتاوى الفقهية بين الدول الإسلامية وحتى داخل البلد الواحد، فمثلا نجد أن بعض البنوك تجيز أعمال التوريق والبعض الآخر لا يجيز التعامل به، لذا على المؤسسات المالية الإسلامية ان تعمل على إيجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي وتوحيد الفتاوى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> علي موسى حنان، محمد أمين خنيرة، منتجات الهندسة المالية الإسلامية (الواقع والتحديات ومناهج التطوير)، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011، ص22.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص23.

### ✓ غياب الهندسة المالية الإسلامية :

يعد من بين أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية، وهو ماتشير إليه الدراسات التطبيقية، فهي دراسة للبنك الإسلامي للتنمية حول التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، خلصت الدراسة التطبيقية إلى ان اهم تحدي يواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو غياب أو ضعف الهندسة المالية الإسلامية في هذه المؤسسات.

### ✓ التركيز على منتجات معينة وعدم إستعاب أخرى :

لم يستوعب نشاط المؤسسات المالية الإسلامية كل الصيغ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية حتى الآن رغم فوائدها المالية، وذلك لان بعضها وخاصة المصارف لازالت تحتفظ بطبيعة العمل التجاري التقليدي، والذي يقوم على الائتمان وإستثمار الأموال المودعة، حيث يركز على المرابحة و بيع الأجل، والذي يؤدي في نهاية الأمر إلى الوقوف عند منتجات محددة.

### ✓ الفجوة بين المؤسسات المالية الإسلامية ومراكز البحوث :

هناك تباعد أو فتور في العلاقة مابين المؤسسات المالية الإسلامية والمراكز البحثية المعنية، ويجب على هذه المؤسسات إذ ارادت أن تستفيد من مخرجات المراكز البحثية ان تدعم هذه الأخيرة ماديا ومعنويا بشكل مستمر حتى تقوم بواجبها نحوها، ومن ثم المشاهدة الفعالة في تطوير ألياتها ومنتجاتها، ويعتبر هذا من مسؤولية الإجتماعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

### ✓ نقص الوعي بالمنتجات المالية الإسلامية:

يعتقد بعض المسلمين أن منتجات المؤسسات المالية الإسلامية لا تختلف عن المنتجات مثلتها التقليدية، حيث تجد البعض لا يفرق بين الصكوك الإسلامية والسندات الربوية، ومن هذا المنطلق يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تأخذ على عاتقها مهمة توعية أفراد المجتمع بأهميتها والتعريف بمنتجاتها مع توضيح الفرق بين منتجاتها ومنتجات غيرها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 23-24

### خلاصة الفصل:

هذا الفصل عبارة عن مفاهيم بسيطة عن النظام المصرفي الإسلامي الذي يتكون من البنوك الإسلامية والبنك المركزي حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم ونشأة البنك المركزي، ووظائفه والخصائص التي يتميز بها، كما تناولنا أيضا العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى نشأة المؤسسات المالية الإسلامية حيث تم ذكر تعريفها ومبادئها، وخصوصياتها، إلى جانب أنواع هاته المؤسسات المالية الإسلامية واهدافها، ومن ثم ذكرنا بعض من العقوبات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية

**الفصل الثاني: الهندسة المالية  
الإسلامية وأدوات التمويل  
الإسلامي**

### تمهيد:

المؤسسات المالية الإسلامية كونها مؤسسات مالية فهي تحتاج إلى أدوات و منتجات لتطويرها و لإدارة سيولتها بشكل مربح لكن المشكل يكمن ما إن كانت هاته الأدوات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، و عليه تظهر أهمية الهندسة المالية الإسلامية وهي ضرورة ملحة للوقوف على الواقع المصرفي والمالي الإسلامي، و عليه في هذا الفصل سنحاول التعرف على الهندسة المالية و أسسها و خصائصها كما سنتناول الأدوات المالية التمويلية بالمؤسسات الإسلامية وذلك .

المبحث الأول: الهندسة المالية الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية

الفرع الأول: تعريف وأهمية الهندسة المالية الإسلامية

أولاً: تعريف الهندسة المالية الإسلامية:

يعتبر مفهوم الهندسة المالية مفهوم قديم قدم التعاملات المالية، لكنه يبدو حديثاً نسبياً من حيث المصطلح والتخصص، ومعظم تعاريف الهندسة المالية مستخلصة من وجهات نظر الباحثين الذين يطورون النماذج والنظريات، أو مصممي المنتجات المالية في المؤسسات المالية، لهذا نجد اختلاف تعريفات هذا المصطلح بحسب الزاوية التي يمكن النظر منها إليه.<sup>1</sup>

حيث يمكن ان نعرف الهندسة المالية الإسلامية على أنها "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي.<sup>2</sup>

يقصد بالهندسة المالية الإسلامية: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجّهات الشرع الحنيف. "

هذا التعريف يشير إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.
- ابتكار آليات تمويلية جديدة.
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة أو الديون، أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع<sup>3</sup>

انطلاقاً من التعريف أعلاه يمكن القول بأن الهندسة المالية الإسلامية تعني تصميم وتطوير منتجات وأدوات مالية مبتكرة، من أجل إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل .

<sup>1</sup> محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة

لملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، 23- 24 فيفري 2011، ص 3.

<sup>2</sup> عمر ياسين محمود خضيرات، دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة

، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011،

ص 14.

<sup>3</sup> عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20، العدد

2، 2007/1428، ص 4-44.

### ثانياً: أهمية الهندسة المالية الإسلامية:

تبرز أهمية الهندسة المالية الإسلامية من الناحية العلمية و العملية في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- يؤدي البحث و التطوير في علم الهندسة المالية الإسلامية، إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي، و بالتالي تتمكن من مواكبة التطورات الحاصلة في العلوم المالية و الاستفادة منها، بدلاً من اتخاذ المواقف الحيادية اتجاهها، فلا يجوز المسارعة إلى تحريم صورة من صور المعاملات المستخدمة حتى يتبين أن الشريعة قد حرمتها، فإن تبين تحريمها لا تكفي بذلك بل تقدم البديل، الأمر الذي يرفع الحرج و المشقة على جمهور المتعاملين المسلمين الذين يتعاملون بالمنتجات المالية التقليدية.
- يساعد علم الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الأطارات الإدارية، التي يتطلبه العمل المالي الإسلامي، و التي تجمع بين المعرفة الشرعية و الخبرة المالية الإسلامية.
- ابتكار منتجات مالية جديدة تتماشى مع حاجات العملاء و المتعاملين الاقتصاديين الحاليين في إطار الالتزام بالحلال، و الخروج عن نطاق استخدام المنتجات المالية الموجودة و التي تم صياغتها استجابة لحاجات معينة، لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية و بالتالي ضمان استمرارية النظام المالي ككل مع استفادة كل أجزائه.
- اكتساب المؤسسات المالية الإسلامية القدرة على المنافسة للمؤسسات المالية التقليدية.
- حاجة البنوك الإسلامية للهندسة المالية الإسلامية، أولاً من أجل خلق التوازن بين مواردها و استخداماتها، و ثانياً من أجل إدارة سيولتها بصورة مربحة.

### الفرع الثاني: أسس الهندسة المالية الإسلامية

#### أولاً: الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية:

**1- تحريم الربا بأنواعه:** يقصد بالربا في اللغة الزيادة، وهو في الشرع الزيادة على أصل المال من غير عقد تباع<sup>2</sup> قال الله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ"<sup>3</sup> و قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ: "اجتنبوا السبع الموبقات"، و ذكر منها "الربا"<sup>4</sup>

**2- حرية التعاقد:** و المقصود بحرية التعاقد إطلاق الحرية للناس في أن يعقدوا من العقود ما يرون، و بالشروط التي يشترطون غير مقيدٍ إلا بقيد واحد، وهو ألا تشمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشارع، و حرمتها كأن يشمل العقد على الربا، أو نحوه مما حرمه في الشرع الإسلامي. فما لم تشمل تلك العقود على أمر محرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة القطع و اليقين، فإن الوفاء بها لازم، و التعاقد مأخوذ بما تعهد

<sup>1</sup> عماري صليحة و سعدان آسيا، المنتجات المالية الإسلامية بين التقليد و الابتكار، بحث مقدم في الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، النظام المصرفي الإسلامي، جامعة خميس مليانة 5-6 ماي 2009.

<sup>2</sup> أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت- لبنان، 1981، ص 1.

<sup>3</sup> سورة البقرة الآية 287.

<sup>4</sup> رواه البخاري و مسلم.

به، وإن اشتملت العقود على أمر حرمه الشارع فهي فاسدة، أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرّم منها.<sup>1</sup>

**3- التيسير ورفع الحرج:** من غير عسر أو حرج أي بدون مشقة، والمراد من الحرج الضيق، فإذا صار العبد في حالة لا يستطيع معها القيام بالعبادة على النحو المعتاد فإن الله سبحانه وتعالى يرخص له في أدائها حسب استطاعته، وفي هذا رفع للحرج عن العباد، وقد عبر العلماء عن هذه القاعدة بقولهم { المشقة تجب التيسير } يقول الله عز وجل: { لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا }<sup>2</sup>

ويقول سبحانه وتعالى أيضا: { وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ }<sup>3</sup>

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: { إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه }<sup>4</sup> ويظهر أثر هذه القاعدة واضحا في التكاليف الشرعية، فالله جل وعلا لم يفرض علي المؤمنين من العبادات إلا ما وسعهم، وفي مجال المعاملات نجد القاعدة مطردة حيث جعل الله سبحانه باب التعاقد مفتوحا أمام العباد وجعل الأصل فيها من الإباحة ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل.<sup>5</sup>

**4- التحذير من بيعتين في بيعة واحدة:** تقوم الهندسة المالية الإسلامية أيضا على أساس آخر وهو النهي عن بيعتين في بيعة واحدة، حيث أن الهندسة المالية ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لا بد أن يكون هذا الاختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والمثالية، لذا فلا بد أن تكون الأداة أو الآلية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والآليات السائدة تحقيقه، فإذا كان مجموع بيعتين يساوي بيعة واحدة من نوع آخر، فلا معنى للجوء إلى البيعتين سوى الالتفاف الأنظمة التي تمنع تلك البيعة الواحدة أو تقيدها<sup>6</sup>، ومن صور بيعتين في بيعة نجد: بيع العينة، وهو أن يبيع شيئا من غيره من غيره بثمن مؤجل ويسلمه إلى المشتري، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن نقد أقل من ذلك القدر.<sup>7</sup>

### ثانيا: الأسس الخاصة بالهندسة المالية الإسلامية:

<sup>1</sup> د. محمد أبو زهرة، "الملكية و نظرية العقد في الشريعة الإسلامية"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1977، ص 232-233.

<sup>2</sup> سورة البقرة الآية 286.

<sup>3</sup> سورة الحج الآية 78.

<sup>4</sup> رواه البخاري.

<sup>5</sup> د. دين علي بلعزوز وأ. عبد الكريم قندوز، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، عنوان المداخلة "استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية"، جامعة الزيتونة - الأردن 2007 .

<sup>6</sup> عبد العظيم بن بدوي الخلفي، الوجيز في فقه السنة والكتاب العزيز، الطبعة الثالثة، المنصورة-مصر، 2001، ص 34.

<sup>7</sup> عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 3.



## الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية و أدوات التمويل الإسلامي

توجد أربعة مبادئ أو أسس خاصة بالهندسة المالية الإسلامية، يمكن تلخيصها كما يلي:

- الوعي بالسوق وبأحواله من قبل القائم بالتطوير والابتكار.
- الإفصاح، حيث يتم بيان المعاملات التي تؤديها الأدوات المبتكرة والمطورة من أجل سد جميع الثغرات لكي لا تحيد عن هدفها الأساسي.<sup>1</sup>
- المقدر، ونقصد بها وجود مقدر رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل.<sup>2</sup>
- الالتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل، وبالتالي عدم التعامل بالأدوات والمعاملات المحرمة مثل: بيع العينة، الربا والغرر.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: مزايا و خصائص الهندسة المالية الإسلامية:

#### الفرع الأول: مزايا تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية:

يحقق تطبيق الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات المالية الإسلامية كثيرا من المزايا، نعرض أهمها فيما يلي:

1. زيادة قدرتها التنافسية من خلال تلبية الاحتياجات المتزايدة لطالبي التمويل، وبالشكل المناسب، من خلال هندسة وتصميم (على سبيل المثال) تمويلات خاصة بالمشروعات الصغيرة، وأخرى خاصة لمشروعات قطاع معين، وتمويلات ممنوحة لمحدودي الدخل ... وهكذا. وبذلك تشمل الفائدة جميع الأطراف، وهذه ميزة للهندسة المالية الإسلامية ليست متوافرة في نظيرتها التقليدية.

2. ابتكار وتطوير أدوات للتحوط وإدارة المخاطر، وكذا إيجاد التقنيات والاستراتيجيات الملائمة للتعامل مع مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> شوقي جباري، فريد خميلي: دور الهندسة المالية في علاج الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان- الأردن، 2 ديسمبر 2010، ص 13.

<sup>2</sup> عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات، (الواقع والأفاق)، جامعة الإمارات العربية المتحدة- دبي، 6-7 مارس 2007، ص 9.

<sup>3</sup> شوقي جباري، فريد خميلي، مرجع سابق، ص 14.

<sup>4</sup> عبد الكريم قندوز، ضعف الهندسة المالية تحد يواجه المؤسسات المالية الإسلامية، :

3. تجنب تقليد منتجات المؤسسات المالية التقليدية وتوفير البدائل لها، حيث أن الهندسة المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية، وهذا يتطلب توفر المهندسين الماليين الشرعيين والاهتمام بعمليات البحث والتطوير.

4. تعمل الهندسة المالية الإسلامية على مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة سيولتها بصورة مربحة، فضلا عن توفيرها للمرونة المناسبة للاستجابة لمتغيرات البيئة الاقتصادية.

5. إيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

6. تعمل على تسليح المؤسسات المالية الإسلامية بمختلف الأدوات والمنتجات المالية المبتكرة حتى تستطيع مواجهة مختلف الأزمات، فضلا عن دعم استقرارها، وخير دليل على هذه الميزة هو صمود المؤسسات المالية الإسلامية أمام الأزمة المالية العالمية 2008 ومواصلة نمو في عز هذه الأزمة، ويرجع الفضل في ذلك إلى منتجات الهندسة المالية الإسلامية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: خصائص الهندسة المالية الإسلامية:

**1- المصادقية الشرعية:** تعني المصادقية الشرعية أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع، وهذا يتطلب الخروج من الخلاف الفقهي قدر الإمكان، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تك ون محل اتفاق قدر المستطاع.

**2- الكفاءة الاقتصادية:** تتميز الهندسة المالية الإسلامية بالإضافة إلى المصادقية الشرعية بخاصية أخرى مناظرة لتلك التي تتميز بها الهندسة المالية التقليدية وهي الكفاءة الاقتصادية و ينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة في زيادة الآثار الاقتصادية.<sup>2</sup>

**3- الابتكار الحقيقي بدل التقليد:** يعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما في أدوت الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة

<sup>1</sup> محمد كريم قروف، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 11.

<sup>2</sup> عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية الإسلامية بالمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 113.

المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث :منتجات الهندسة المالية الإسلامية:

على الرغم من ان منتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية قد لا تكون بنفس نوع منتجات الصناعة التقليدية، إلا أن الالمام بها يعتبر كذلك امرا صعبا جدا إن لم نزعم ،و فيما يلي عرض للمنتجات التي نرى أنها من بين الالم في الصناعة المالية الإسلامية ،او التي ينبغي الاستفادة منها في الواقع. هذا مع الإشارة إلى أن ينبغي التمييز بين ما تطمح إليه الصناعة المالية الإسلامية من خلال منتجاتها (والتي يجب أن تتميز بالمصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية ) وبين ما هو مطبق في الواقع.

### أولا:الأدوات والأوراق المالية

#### 1-الأوراق المالية (الصكوك الشرعية):

استطاع المهندسون الماليون بالمؤسسات الإسلامية تطوير مجموعة من الادوات المالية الإسلامية لا تتضمن علاقة الدائنية والمديونية ،وفي نفس الوقت تراعي اعتبارات إدارة السيولة والموجودات في المؤسسات المالية الإسلامية.ومن أبرز ما تحقق من خلال الهندسة المالية الإسلامية نجد فكرة الصكوك الاستثمار كبداية عملية للسندات القائمة على الفائدة.

وتعرف صكوك الاستثمار الشرعية بأنها : "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين او نشاط استثماري خاص ،وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك و قفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"

ومن التعريف يتضح أن:

\_الصك أداة محددة لجمع الأموال من المستثمرين ،ويمثل ملكية صاحبه الموثقة والشائعة في موجودات المشروع.

\_تأسيسا على أن الصك أداة ملكية لذلك فإن لأصحابه الحق في الارباح (إن وجدت) التي يحققها المشروع ،ويستلزم ذلك ضرورة فصل الذمة المالية للمشروع عن الذمة المالية للجهة المنشئة له.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الرحيم عبد الرحمان الساعاتي ،نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة الاقتصاد الإسلامي،

جامعة الملك عبد العزيز، م 2، جدة-السعودية، 1999، ص55

قابلية الصك للتداول في البورصة ، وهذه تمثل ميزة مفيدة جدا للمؤسسات المالية.

**أ\_ صكوك المقارضة :** وتعرف بانها " الوثائق المحددة (والموحدة) القيمة ، والتي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب مشروع بعينه ، بقصد تنفيذ المشروع و استغلاله و تحقيق الربح ، ويحصل مالكوها على نسبة محددة من أرباح المشروع ، ولا تنتج هذه السندات (الصكوك) أية فائدة"<sup>2</sup>

كما عرفها مجمع الفقه الاسلامي على انها أداة استثمارية تقوم على تجزئة راس مال القارض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ، ومسجلة بأسماء أصحابها ، باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في راس مال المضاربة و ما يتحول إليه ، بنسبة ملكية كل منهم فيه ويفضل تسمية هذه الاداة صكوك المقرضة.<sup>3</sup>

**ب\_ صكوك المشاركة :** وهي عبارة عن "صكوك استثمارية تمثل ملكية رأسمال المشاركة" ولا تختلف عن صكوك المقارضة إلا في تنظيم العلاقة بين جهة الاصدار الراعية للصكوك وحملة الصكوك ، وقد تشكل الجهة المنوط بها الادارة لجنة للمشاركين يرجع إليهم في إتخاذ القرارات الاستثمارية.

ومن تطبيقات صكوك المشاركة أن تشترك فيها الدولة او شركة مساهمة من طرف ومالكي الصكوك من طرف اخر لتمويل شراء عقارات مثلا تديرها جهة متخصصة و ذلك بهدف تحقيق عائد يتم توزيعه على المالكين بنسبة ما يملكه كل منهم.<sup>4</sup>

**ج\_ صكوك السلم و صكوك الإستصناع :** صكوك السلم هي "صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل ، والسلعة المعجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية ، لانها موصوفة تثبت في الذمة ، لا تزال في ذمة البائع ، لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو للتداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين :البائع أو المشتري ، فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> فتح الرحمن علي محمد صالح، (أدوات سوق النقد الإسلامية:مدخل للهندسة المالية الإسلامية،مجلة المصرفي، ع 26، ديسمبر، بنك السودان، الخرطوم

<sup>2</sup> سامي حمود ،الوسائل الاستثمارية للبنوك الإسلامية في حاضرها و الإمكانيات المحتملة لتطويرها،المصارف الإسلامية ،اتحاد المصارف العربية ، 1989، ص167.

<sup>3</sup> علي أحمد السالوس ،موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة و الإقتصاد الإسلامي ،مكتبة دار القران ،مصر ،الطبعة السابعة ، 2002، ص594.

<sup>4</sup> وليد خالد الشايجي ، عبد الله يوسف الحجي ،صكوك الإستثمار الشرعية ،ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية ،كلية الشريعة والقانون ،الامارات العربية المتحدة ،مارس 2005 ،ص909.

<sup>5</sup> وليد خالد الشايجي ، عبد الله يوسف الحجي ،مرجع سابق ،ص912.

أما صكوك الاستصناع فهي: في حقيقتها كصكوك السلم، إذ تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة هي من قبيل الديون العينية، لأنها موصوفة تثبت في الذمة، إلا ان يجوز تأجيل ثمنها، والمبيع في الحالتين لا يزال في ذمة الصانع أو البائع بالسلم لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين: البائع أو المشتري.

**د- صكوك الإجارة:** تعرف على أنها "صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عددا متماثلا من وحدات خدمة موصوفة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي. فهذه الصكوك تمثل أعيان معمرة أو ملكية خدمات مستقبلية".

**هـ- شهادات الاستثمار الإسلامي :** تقوم هذه الشهادات على احكام المضاربة في شكلها و جوهرها، ففي هذا النوع يكون اصحاب الودائع أو الشهادات هم ارباب المال، وتقوم الجهة المصدرة بدور المضارب مع الاتفاق على نسبة الربح وتحمل صاحب المال الخسارة، والمضارب يخسر عمله، تصدرها المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية، ولا يقل أجلها من عام، أو مضاعفات العام وهي نوعان: شهادات الاستثمار المخصص، وشهادات الاستثمار العام.<sup>1</sup>

كما تجدر الإشارة في الاخير الى أنه يمكن باستخدام الهندسة المالية الإسلامية إيجاد انواع أخرى من الصكوك الإسلامية، سواء مبتكرة (جديدة) أو انطلاقا من تلك الموجودة و التي أشرنا إليها ولعل من امثلة ذلك صكوك الانتفاع، وهي صكوك ابتكرتها شركة عقارية تسمى (منشات العقارية)، و صكوك الانتفاع يمكن اعتبارها صكوك مبتكرة (مشتقة) من صكوك الاجارة وهي عبارة عن شهادات أو وثائق تعطي لحاملها (صاحبها) الحق في الانتفاع (استخدام) بعين موصوفة (ملكية عقار غالبا) لفترة زمنية محددة من السنة خلال عدد من السنوات... وهي مثال لهندسة مالية إسلامية متطورة بسبب الخصائص التي تتميز بها هذه الصكوك.

## 2-العمليات التمويلية:

**أ- التوريق أو عمليات التصكيك للاصول :** تمثل عمليات التوريق للأصول المختلفة التي تتمتع بها المؤسسات المالية الإسلامية أحد الأدوات المالية الهامة قصيرة الأجل والتي يمكن الاستفادة منها على مستوى ادارة المطلوبات و الموجودات بصورة مثلى. ويقصد بالتصكيك (التوريق) هنا عملية تحويل جزء أو مجموعة من الاصول غير السائلة والمدرة لدخل يمكن التنبؤ به التي تمتلكها المؤسسة إلى اوراق مالية قائمة على الشراكة في منافع هذه الاصول

<sup>1</sup> شعبان محمد إسلام البروراري، بورصة الاوراق المالية من منظور إسلامي-دراسة تحليلية نقدية، دار الفكر ندمشق- سوريا، الطبعة الاولى، 2002، ص161.

خلال فترة معينة. وعبر التوريق يمكن للمؤسسات المالية ولوج سوق النقد للاستفادة منه في توفير السيولة الى جانب إدارة المخاطر بالصورة التي تمكنها من تحقيق أهدافها بدقة.<sup>1</sup>

**ب\_ الإستصناع و الاستصناع الموازي:** يعتبر عقد الاستصناع من الصيغ الهامة التي تطبقها البنوك و المؤسسات المالية الاسلامية على نطاق واسع بما له من دور كبير في المساهمة في حل مشكلات المجتمع، وما يتميز به خصائص عديدة غير متوفرة في غيره من العقود.

لقد ساهمت الهندسة المالية بالبنوك و المؤسسات المالية الاسلامية في تطوير هذا العقد و استخدامه ضمن أدوات وصيغ التمويل المصرفي، حيث إنه فتح أمامها مجالات واسعة لتمويل الحاجات العامة والمصالح الكبرى للمجتمع و للنهوض بالاقتصاد الاسلامي. ومن المجالات التي تستخدم فيها الصيرفة الاسلامية عقد الاستصناع نذكر ما يلي :

\_ **الصناعات المتطورة والمهمة جدا في الحياة المعاصرة** مثل إستصناع الطائرات و القطارات والسفن ومختلف الالات التي تصنع في المصانع الكبرى أو حتى المعامل اليدوية.  
\_ **إقامة المباني المختلفة من المجمعات السكنية والمستشفيات، والمدارس والجامعات** إلى غير ذلك مما يؤلف شبكة الحياة المعاصرة المتطورة.

\_ **مختلف الصناعات التي يمكن ضبطها بالمقاييس والمواصفات المتنوعة** ومن ذلك الصناعات التحويلية،...

أما الاستصناع الموازي هو الذي يتم بين المؤسسة المالية في عقد الاستصناع (الاصلي) الاول بصفة كونها بائعا، وبين صانع اخر يتولى صنع الشيء بمواصفات مشابهة للمصنوع المتفق عليه في العقد الاول، بصفة كون المؤسسة المالية مستصنعا من الباطن، ويتولى صنع الشيء بمقتضى الاستصناع الموازي، دون ان يكون هناك اي ارتباط بين العقدین، فلا توجد علاقة حقوقية أو مالية بين المشتري النهائي الفعلي وبين الصانع البائع الفعلي.<sup>2</sup>

### 3-المنتجات المركبة:

**أ\_ المرابحة من خلال المشاركة:** بالرغم من ان المرابحة صورة من الدين الذي جاءت الشريعة بالترغيب عنه، إلا أن شيوعها اليوم، وإقبال المصارف الإسلامية عليها يستوجب محاولة إعادة صياغتها بصورة أقرب إلى نموذج الوساطة المالية المبنية على النيابة او المشاركة.

**ب\_ نموذج الوكالة بأجر:** ويقوم هذا النموذج على إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي، من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة تطبيقية وهي مسالة التداخل

<sup>1</sup> فتح الرحمن علي محمد صالح، **أدوات سوق النقد** مرجع سابق.

<sup>2</sup> وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص304.

الزمني ،وهي اختلاف مواعيد السحب والايدياع بين المودعين ومواعيد بدء و تصفية الاستثمارات التي استخدمت فيها اموال المودعين ،وهو يحول دون تحديد الربح او الخسارة الفعلية العائدة لأي وديعة بعينها،ويقترح جمال الدين عطية أن تكون علاقة المصرف بالمودعين قائمة على اساس الوكالة بأجر بدلاً من المضاربة ،حيث يعتبر المصرف وكيلًا عن المودعين في استثمار اموالهم لقاء أجر ثابت أو نسبة من مبلغ الوديعة ذاتها،وهذا المقترح يجعل دخل المصرف مستقلا عن مواعيد ونتائج عمليات الاستثمار الفعلية.<sup>1</sup>

**ج- نموذج سندات الإجارة الموصوفة في الذمة:**سندات الإجارة هي نوع مبتكر من السندات الإسلامية،وهي جمع بين السند كأداة مالية وعقد الإجارة وعقد السلم،وآليتها أن تكون هناك الخدمة موصوفة في الذمة مثل التعليم الجامعي مثلاً بحيث يكون الوصف تفصيلاً ولا يدع مجالاً للخلاف كأن يكون تعليم طالب جامعي،تتوفر فيه شروط معينة ويحدد له مساق دراسي معلوم بزمته ومدته ووصفه،بعد ذلك تقوم الجامعة وهي مقدمة خدمة التعليم الجامعي بإصدار سندات خدمة موصوفة في الذمة تمثل تعليم طالب في الجامعة على أن تقدم هذه الخدمة الموصوفة في الذمة بعد عشر سنوات مثلاً،ويمثل السند حصة ساعية واحدة،ولحامل هذا السند الحق في الحصول على الخدمة الموصوفة مقابل ما يدفعه الآن من ثمن للسند الذي يمثل ملكيته للمنفعة،إن هذا المبتكر يحقق ميزة الكفاءة في تعبئة المدخرات وميزة التخصيص الكفء للموارد،وتحقيق السيولة والربحية والضمان لكافة أطراف العلاقة بشكل كفؤ وهو ما تهدف إليه الهندسة المالية.

يتضح مما تقدم أن الهندسة المالية قادرة على إيجاد حلول وبدائل جادة وكفؤة تخدم جميع أطراف العلاقة في المعاملات المالية الإسلامية،وهذا ما نأمل الاهتمام به في الوقت الراهن من قبل المصارف الإسلامية<sup>2</sup>

#### 4-منتجات اخرى:

**أ\_ التحول نحو الصيرفة الإسلامية:** يقترح (عبد الرحمان يسري أحمد)<sup>3</sup> الاستراتيجية التالية من اجل التحول من مؤسسة مالية تقليدية إلى مؤسسة ملتزمة بالشريعة الإسلامية أو مؤسسة إسلامية ،تتطلب المرور بثلاث مراحل هي:

-المرحلة الأولى:إقامة المؤسسة المصرفية الإسلامية ،وذلك لاقتطاع جزء من سوق البنوك التقليدية.

<sup>1</sup> أحمد محمد محمود نصار ،الهندسة المالية و تطوير ادوات الاقتصاد الاسلامي ،جريدة الغد ،عمان-الاردن ،

<sup>2</sup> قحف منذر ،تعقيب على بحوث الأسواق المالية،مجلة المجمع الفقه الإسلامي،العدد السادس،الجزء

الثاني،جدة،1990،ص166.

<sup>3</sup> يعتبر عبد الرحمان يسري من المنظرين في الاقتصاد الاسلامي و له عدة كتب و بحوث و مقالات حول الصيرفة الاسلامية .

-المرحلة الثانية: وهي مرحلة وسيطية وفيها يتم العمل على اقتطاع جزء أكبر من سوق البنوك التقليدية، والدخول مع بعضها في تمويل مشروعات على أسس إسلامية.

المرحلة الثالثة: ويتحقق فيها هدف تحول البنوك التقليدية إلى الالتزام بالشرعية الإسلامية، إما تلقائياً من داخلها بسبب الضغط التنافسي المتزايد عليها من قبل البنوك الإسلامية، أو عن طريق تملك بعضها كلياً أو جزئياً، مع التأثير في لوائحها وإدارتها بشكل فعال.<sup>1</sup>

**ب\_ مؤشر (داوجونز) لأسواق المال الإسلامية:** يعطي مؤشر (داوجونز) لأسواق المال، مثلاً لهندسة مالية متقدمة. ولكن التعامل بالمؤشر بشكله الحالي صورة من صور القمار<sup>2</sup> لكن الهندسة المالية الإسلامية أعطت بديلاً مناسباً بحيث أنشأت مؤشرات (داوجونز) للسوق الإسلامي للأشخاص الراغبين في الاستثمار وفقاً لموجهات الاقتصاد الإسلامي وهذه المؤشرات تسير على خطى الأسهم الخاضعة للشرعية الإسلامية في كل أنحاء العالم وبالتالي فهي تتيح للمستثمرين الإسلاميين أدوات شاملة مبنية على منظور استثماري عالمي حقيقي.<sup>3</sup>

**ثانياً: المشتقات المالية الإسلامية و التوريق الإسلامي:**

### 1- المشتقات المالية الإسلامية:

**أ\_ عقود الخيارات :** الخيارات جمع خيار ومعناه الإختيار، ومعناها في الجملة طلب خير الأمرين، والاتجاه إليه.<sup>4</sup> ومن الواضح أن هناك فروقاً جوهرية بين الخيار الشرعي المعروف في الفقه الإسلامي و عقود الخيارات المتداولة في الأسواق المالية. من أبرز هذه الفروق أن الخيار الشرعي ليس له وجود مستقل دون عقد البيع، فهو جزء من عقد البيع، وإحكامه الشرعية مرتبطة بعقد البيع. أما الخيار المالي فهو عقد مستقل ناجز فيه عاقدان وصيغة ومحل العقد وهو حق معنوي والتزام وليس محله أسهم أو سندات أو أعيان.<sup>5</sup>

**ب\_ العقود الاجلة في إطار عقد السلم:** إذا ما كانت السلع طيبة مباحة، وكانت العقود التي تمثلها أو الأسهم المتداولة تمثل شركات مشروعة، فإن العقود الاجلة و المستقبلات في هذه الحالة هي أشبه ما تكون بعقود السلم الجائزة شرعاً.

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود و البنوك و التمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص324.

<sup>2</sup> محمد علي القره داغي، الاسواق المالية في ميزان الفقه، مجمع الفقه الاسلامي، الدورة السابعة، 1992، القرار 1/ 177، ص6.

<sup>3</sup> عصام الزين الماحي، تقييم عمليات المصارف الإسلامية في أسواق الأوراق المالية المحلية و الأجنبية وأسواق المعادن الثمينة، الملتقى السنوي الإسلامي السابع إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، عمان-الأردن، 25-26 سبتمبر، 2004، ص5.

<sup>4</sup> محمود أبو زهرة، الملكية و نظرية العقد في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص384.

<sup>5</sup> كمال توفيق خطاب، نحو سوق مالية إسلامية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص14.



أوجه التشابه بين عقد السلم والعقود الاجلة: هناك تشابه كبير بينهما، حيث يوجد عقد بيع يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم يتاجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم، ومع ذلك فإنها تختلف عن عقد السلم في عدة أمور:

\_ المسلم فيه (السلعة) يباع قبل قبضه.

\_ أن رأس المال في العقود الآجلة والمستقبليات، لا يدفع معجلا بل يقتصر على دفع نسبة منه فكان البدلين فيه مؤجلان.

\_ أنه لا غرض للبائع و المشتري في العقود الاجلة و المستقبليات بالسلعة و إنما غرضهما تحقيق الربح.<sup>1</sup>

**ج\_ عقود المستقبليات في إطار عقد الاستصناع:** كما أشرنا سابقا، فإن عقد الاستصناع هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، كالاتفاق مع نجار على صناعة مكتب أو مقاعد. تكون العين المصنوعة ومادتها الأولية من الصانع. ويكون هذا المعقود عليه هو العمل فقط، لان الاستصناع: طلب الصنع وهو العمل. فإذا كانت العين أو المادة الأولية كالأخشاب و الجلود من المستصنع لا من الصانع، فإن القدر يكون إجارة لا إستصناعا.<sup>2</sup>

## 2-التوريق:

### 1\_ أهمية التوريق في الصناعة المالية الإسلامية:

عملية التوريق يمكن الاستفادة منه كونه اداة تمويلية مستحدثة في تطوير السوق المالية الاسلامية، وعلى هيئات الشرعية للمصارف و المؤسسات المالية الاسلامية أن تقوم بدراسة هذه الصيغة و تطويرها. وتمثل عمليات التوريق للأصول التي تقوم بها المؤسسات المالية الاسلامية إحدى الادوات المالية قصيرة الأجل الهامة التي يمكن الاستفادة بها في سوق النقد لتوفير متطلبات السيولة إلى جانب إدارة المخاطر بالصورة التي تحقق أهداف هذه المؤسسات.

**2\_ التوريق الاسلامي:** إذا كان على المؤسسة ديون في ذمتها للغير وترغب في عدم وفائها بالتزامها نقدا لعدم توافر السيولة الكافية لذلك أو غيرها من الاسباب الأخرى يمكنها تتبع احد الطرق التالية:

\_ تحويل الديون إلى اسهم، وبخاصة عندما تقوم بإصدار جديد ضمن ما تتيحه لوائحها و انظمتها. فتصبح تلك الديون عبارة عن أسهم يمتلكها الدائنون وتمثل حصصا من موجودات تلك المؤسسة، ويسري عليها ما يسري على بقية أسهم الشركة.

<sup>1</sup> كمال توفيق خطاب، نحو سوق مالية اسلامية، مرجع سابق، ص25.

<sup>2</sup> وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص56.

إذا كانت الشركة أو المؤسسة المالية تمتلك سلعا عينية كالسيارات او آلات طبية أو غيرها، وتريد التخلص منها ومن كلفة تخزينها، وصيانتها فيمكن عرضها على الدائنين لمبادلتها بديونهم التي هي على ذمة المؤسسة. ومن ثم ستحقق المؤسسة فائدتين: التخلص من مخزون سلعي يمثل عبئا ماليا و كلفة دائمة على المؤسسة مع الوفاء بالدين وسقوط الالتزام عن ذمتها.

إصدار سندات ملكية لاعيان مؤجرة لتشجيع الدائنين على مبادلة ديونهم مقابل تلك السندات، وهي تختلف عن سندات الملكية العادية، وإنما هي عين مملوكة مؤجرة تدر عائدا محددًا معروفًا<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عياشي فداد، البيع على الصفة للعين الغائبة و ما يثبت في الذمة، مع الإشارة إلى التطبيقات المعاصرة في المعاملات المالية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، البحث 56، الطبعة الأولى، 2000، ص133-134.

المبحث الثاني : الأدوات التمويلية بالمؤسسات المالية الإسلامية:

المطلب الاول :الأدوات التي ينشأ عنها دين:

أولاً: المرابحة:

تعتبر المرابحة من أكثر أساليب التمويل استعمالاً لدى المصارف الإسلامية، فجوهرها يتضمن إبرام العقود التي يلتزم بموجبها البائعون بنقل ملكية سلعهم أو حقوقهم العينية بمقابل نقدي يتضمن هامش ربح مقبول شرعاً.<sup>1</sup>

والمرابحة التمويلية عبارة عن عقد مستحدث جاءت صياغته بجمع عدد من العقود المختلفة. وهناك إجماع فقهي على أن هذا العقد الجديد قد تمت إجازته كأحد صور البيع الاجل وشرط صحة هذا العقد تقوم على حقيقة انه يتعين على المصرف شراء (تملك) سلعة ثم تحويل ملكية هذه السلعة للزبون.<sup>2</sup>

ثانياً: القرض الحسن :

هو إتاحة المصرف أو المؤسسة المالية مبلغاً محدداً لفرد من الأفراد ، أو لأحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن ،دون تحميل الفرد أو العميل اية اعباء او عمولات ،او مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ، او مطالبته بأي زيادة من اي نوع، بل يكفي استرداد اصل القرض.<sup>3</sup>

فقد عرفه الفقهاء بأنه دفع مال الى اخر ليرد بدله دون زيادة عليه. وهذا مشروع، لأنه من باب الاحسان الى اصحاب الحاجة ومساعدتهم ،حيث امتنع مالك النقود —وباختياره— من الانتفاع بها مدة القرض ،وقدمها للمقترض ليصرف حاجاته.

و عملية التمويل عن طريق القرض الحسن صيغة تعتمد عليها المصارف الاسلامية لتمويل مشاريع انمائية هامة جوهرها تمويل اصحاب السمعة الحسنة حتى لا يتعرضوا للبطالة اذا كانوا في عسرة من امرهم كي يستمر انتاجهم.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> كندوز الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 125

<sup>2</sup> طارق الله خان ،حبيب احمد ،إدارة المخاطر "تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية" ورقة مناسبات رقم 5 ،مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، 1424 هـ ، 2003 م ،ص 68.

<sup>3</sup> مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية ،العدد الثامن ،كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة ،1436 هـ- 2015 ،ص 22.

<sup>4</sup> كندوز الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني: ادوات شبه دين:

### 1\_ الاجارة (بيع الايجار):

الاجارة بعبارة مبسطة هي عبارة عن تأجير اصل مادي، وهي منتج منتشر وقائم على الدين، يأخذ فيه المصرف الاسلامي دور المؤجر، ويسمح لعميله باستخدام اصل يملكه، ويحتاج الزبون او المستأجر الى هذا الاصل ومن خلال الاجارة يتقاضى المصرف المنافع المرتبطة بملكية الاصل في مقابل دفع اجرة محددة مسبقا، ضمن فترة زمنية معينة<sup>1</sup>.

الاجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على مقصودة قابلة للبدل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، او باختصار هي بيع المنفعة، وهي قسمان:

- ✓ الاجارة التشغيلية (العادية): وفيها يكون لدى المصرف الاصل الذي يريد تأجيره.
- ✓ الاجارة التمويلية (المنتهية بالتمليك): وفيها يقوم المصرف باقتناء الاصل بناء على طلب العميل (المستأجر) باستئجارها، وهي في حقيقتها مستتر باجارة، لهذا تسمى بيع الايجار او البيع التاجيري.

والإجارة المنتهية بالتمليك صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الاجارة.

2\_ مميزات الاجارة المنتهية بالتمليك: تحقق صيغة الاجارة المنتهية بالتمليك المزايا التالية لكل من المؤجر (المصرف) والمستأجر (العميل):

#### ❖ بالنسبة للمؤجر (المصرف):

-يدر عليه عائد بالنسبة لأمواله المستثمرة (في شراء الاصل المؤجر) وبضمان جديد يتمثل في ملكيته للأصل المؤجر ذاته.

-يتم خصم نسبة (تمثل قسط الاهلاك) من قيمة الاصول المؤجرة من ارباح المؤجر لتحديد صافي الربح الخاضع للضريبة رغم انه ليس هو المستخدم لهذه الاصول.

#### ❖ بالنسبة للمستأجر (العميل):

-الحصول على تمويل كامل الاصول المستأجرة (حيث انه لا يتطلب ان يدفع المستأجر جزءا من ثمنه مقدما)<sup>2</sup>.

-يتم خصم كامل قيمة الدفعات الايجارية من ارباح المستأجر وصولا الى صافي الربح الخاضع للضريبة، وهذه الدفعات تكون عادة اكبر من قيمة قسط الاهلاك المسموح بخصمه.

<sup>1</sup> محمد عبيد الله، تمويل الشركات من منظور إسلامي، مذكرة تدريسية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، محرم 1427 هـ - فبراير 2006 م، ص 72.

<sup>2</sup> كندوز الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 126-128.

المطلب الثالث : اقتسام الارباح والخسائر:

اولا : المشاركة :

المشاركة هي أسلوب تمويلي يشترك بموجبه المصرف الإسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما و يوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه أما الخسارة فبنسبة تمويل كليهما.<sup>1</sup>

المشاركة او الشركة من طبيعة الحياة العملية ، وهي قديمة ، و اذا كانت عقدا : فهي ان يتعاقد اثنان فأكثر على انشاء عمل او مشروع تجاري او صناعي او زراعي ، بقصد الاسترباح او تحقيق الربح . والمشاركة من ادوات الاستثمار المالية الاسلامية طويلة الاجل، ويمكن تقسيم انواع المشاركات كما تقوم بها المؤسسات المالية الاسلامية الى :

1-المشاركة الثابتة (طويلة الاجل) : وهي نوع من المشاركة تقوم على مساهمة المصرف في تمويل جزء من راس مال مشروع معين مما يترتب عليه ان يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح او خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة .

2-المشاركة المتناقصة (المشاركة المنتهية بالتمليك) : في هذه الصورة تقوم المؤسسة المالية الاسلامية بالاشتراك مع عميل بتمويل المشروع المطلوب (بناء مصنع، او انشاء عمارة سكنية، استيراد تجهيزات...) ثم تقوم ببيع جزء من حصتها دوريا (كل سنة مثلا) الى الشريك (العميل) حتى تؤول ملكية الشركة او المشروع كلية للشريك في نهاية المدة المتفق عليها .

3-المشاركة المتغيرة : هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين حيث يتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم يتم اخذ حصة من الارباح النقدية .

ثانيا : المضاربة :

<sup>1</sup> لقمان محمد مرزوق ، البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، مكتبة فهد الوطنية للنشر ، 1417 هـ ، ص 283 .

المضاربة هي صيغة تمويلية يقدم المصرف من خلالها تمويلا لمشروع معين يحدده الزبون يسمى المصرف رب المال، و يسمى الزبون المضارب المنظم الذي هو مسؤول عن إدارة العمل.<sup>1</sup>

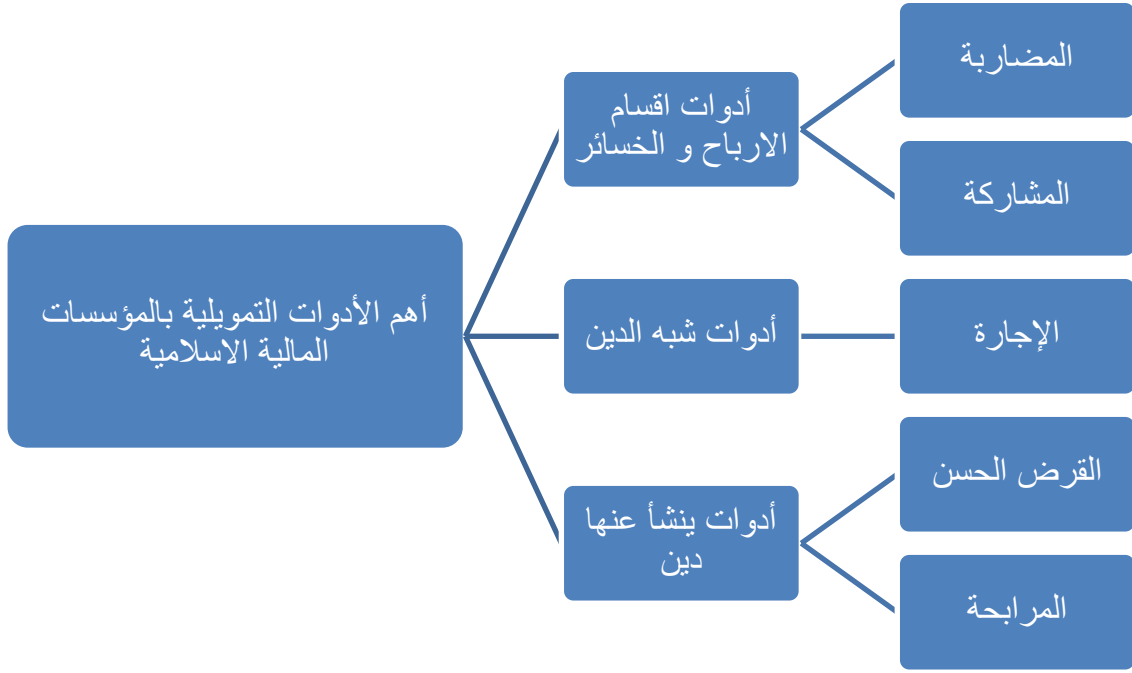
وتعرف المضاربة على انها عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لراس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسبة المتفق عليها، اما الخسارة اذا وقعت فيتحملها رب المال وحده، ويخسر المضارب جهده او عمله. وما يميز هذا الاسلوب عن باقي الاساليب الاسلامية في عملية التمويل هو المخاطرة الكبيرة، لان المصارف يقوم بتسليم ماله للمضارب الذي يتولى مهمة العمل و الاشراف، ولا يكون ضامنا الا في حالة التقصير او التعدي، ويشترط في المضاربة الايجاب والقبول بين الممول والزبون، كما انها قسمان:

1- **المضاربة المطلقة:** هي التي تتم دون قيود، بان يدفع صاحب المال (المصرف مثلا)، المال مضاربة من غير تعيين العمل او المكان والزمان وصفة العمل ومن يعامله المضارب. ونظرا لصعوبة استثمار الاموال وفق هذه الصورة وحرصا على اموالها فان المصارف في الوقت الراهن بهذه الصيغة.<sup>2</sup>

2- **المضاربة المقيدة:** وتكون مقترنة ببعض القيود، بان يدفع المصرف مثلا مالا الى شخص اخر، على ان يعمل به في بضاعة معينة، او في بلدة معينة، او في سوق معينة، او في وقت معين، او يتعامل مع شخص معين.<sup>3</sup>

الشكل (1-2): أهم الأدوات التمويلية بالمؤسسات المالية الإسلامية

<sup>1</sup> محمد عبيد الله، تمويل الشركات من منظور إسلامي، مرجع سابق، ص 67.  
<sup>2</sup> بركاني بن نائل، وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية، مجلة صراط، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، السنة السادسة، العدد 11، جويلية 2005، ص 136، مأخوذ من دكتوراه الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 130.  
<sup>3</sup> وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص 440.



المصدر: الهندسة المالية بين النظرية والتطبيق الدكتور عبد الكريم قندوز.

خلاصة الفصل الثاني:

## الفصل الثاني: الهندسة المالية الإسلامية و أدوات التمويل الإسلامي

---

الهندسة المالية الإسلامية تلعب دور مهم في تطور و ازدهار المؤسسات المالية الإسلامية و صمودها وذلك من خلال ادوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية حيث تناولنا في المبحث الأول أهمية و أسس وخصائص الهندسة المالية الإسلامية كما عرضنا اهم منتجاتها أما المبحث الثاني عرضنا فيه الأدوات التمويلية بالمؤسسات المالية الإسلامي.



**الفصل الثالث: تحليل أداء البنوك  
الإسلامية- عينة الدراسة- بنك قطر  
الإسلامي**

### تمهيد:

نحاول في هذا الفصل دراسة أداء بنك قطر الإسلامي ومدى تطور نمو صيغ التمويل الإسلامية ما بين الفترة 2011 و 2016.

في هذه الدراسة سنقوم بدراسة بعض البيانات من القوائم المالية لبنك قطر الإسلامي، المتمثلة في بيانات الأصول، والخصوم، وصيغ التمويل وذلك من خلال رسوم ومنحنيات بيانية، بالاستعانة ببرنامج EXCEL، بعدها نقوم بتحليل هاته البيانات لتقييم أداء صيغ التمويل الإسلامية في البنك.

## المبحث الأول: بنك قطر الإسلامي

على مدى أكثر من ثلاثين عاما في الصيرفة الإسلامية، نجح بنك قطر في بناء مكانة مرموقة على الصعيد المحلي والإقليمي وكذا الدولي، مما أهله ليصبح بنكا رائدا في هذا القطاع إقليميا ودوليا، وحصل على تصنيف متقدم من وكالات التصنيف العالمية.

### المطلب الأول : تعريف و نشأة بنك قطر الإسلامي:

تأسس بنك قطر الإسلامي في سنة 1982 م، كأول مؤسسة مالية إسلامية في دولة قطر، ويتم الإشراف على منتجاته و عملياته من قبل مجلس شريعة يضمن أن المصرف يلتزم بقواعد التمويل الإسلامي.

بلغ رأس المال 2.36 مليار ريال قطري في نهاية 2015، وبلغت الموجودات 127 مليار ريال قطري، وفي نهاية 2016، بلغ إجمالي حقوق المساهمين في البنك 14.2 مليار ريال قطري (3.89 مليار دولار أمريكي)، ووصل إجمالي الأصول إلى 139.8 مليار ريال قطري (38.3 مليار دولار أمريكي).

حاليا يهيمن على نسبة 42% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، ووحصة 12% من إجمالي سوق المصرفية. وفي نهاية يونيو 2017 لغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 1403 مليار ريال قطري ( 3093 مليار دولار امريكي) ووصل إجمالي الأصول الى 147 مليار ريال قطري ( 40.35 مليار دولار امريكي).

يقدم المصرف خدمات في السوق المحلية من خلال شبكة فروع عصرية منتشرة في مختلف أنحاء قطر، كما تتيح في الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء : مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز، مراكز الشركات الصغيرة و المتوسطة، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات. وعلاوة على امتلاكه لشبكة فروع متميزة. حيث عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الالكترونية من خلال توفير خدمات متعددة لأجهزة الصراف الآلي و الإيداع النقدي، الخدمات المصرفية عبر الأنترنت، تطبيق جوال المصرف، بالإضافة إلى مركز اتصال حائز على عدة جوائز.

يتبنى المصرف استراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كمصرف اسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية، وتتماشى

الاستراتيجية التي يتبناها المصرف بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع التزام الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص قوي.

ويُعد البنك مجموعة مالية مستقرة تغطي خدماتها جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر حلولاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتتملك مجموعة البنك حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها مصرف كيو إنفست، وهو مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف، وشركة بيممة المختصة في تقديم برامج التكافل التأميني وشركة الجزيرة لتمويل.

#### **المطلب الثاني: أدوات التمويل الإسلامي المعتمدة في بنك قطر الإسلامي:**

نشأ البنك منذ التأسيس على أنه بنك إسلامي يعتمد الصيغ و الأدوات المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، ولهذا يعتبر المصرف من السباقين في تطوير منتجات و برامج مبتكرة تلبي احتياجات العملاء ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية .

والأدوات التمويلية المعتمدة هي :

#### **أولاً: بيع المساومة:**

ويتمثل بيع المساومة في طلب العميل من البنك أن يشتري سلعة معينة، يشتريها البنك من طرف ثالث بسعر لا يدخل للعميل بتحديدده، وبربح لا يعلمه العميل تبعاً لذلك، ويكون للعميل الحق في قبول السلعة أو رفضها بعد تملك البنك لها، فإذا قبل العميل البضاعة يقوم بتسديد قيمتها للبنك بالأقساط على النحو الذي يتفق عليه و يقوم البنك بتطبيق بيع المساومة على السلع المشتراة من السوق المحلي.

#### **ثانياً: بيع المرابحة:**

يوفر البنك لعملائه خدمة إصدار اعتمادات المرابحة التي تمكن العميل من الحصول على بعض السلع و الاجهزة و المعدات من الخارج، ويتم ذلك من خلال تقديم العميل طلباً للبنك لاستيراد سلعة ما مبيناً وصفها و كميتها و سعرها، فيقوم البنك باستيرادها لنفسه من الخارج على أن يبيعه للعميل بعد وصولها بسعر تكلفتها مع زيادة الربح ينم الاتفاق عليه .

### ثالثا: الاستصناع:

يتمثل أسلوب الاستصناع في قيام البنك بالتعاقد مع العميل (المستصنع) على القيام بتنفيذ مشروع معين. وتحمل جميع التكاليف من الخامات و الأجور ثم تسليمه كاملا إلى العميل بمبلغ محدد و في تاريخ معين، وحيث لا يملك البنك حاليا شركة مقاولات فإنه يقوم بالتعاقد على تنفيذ المشروع مع شركة أو أكثر من شركات المقاولات.

### رابعا: الاستثمار بالمضاربة :

يقوم المصرف بتنفيذ العديد من عقود المضاربة التي تغطي احتياجات استثمارية مختلفة في مجال استيراد البضائع أو تمويل المناقصات أو غيرها.

### خامسا : الاستثمار بالمشاركة :

يعتبر نظام الاستثمار بالمشاركة المميز الرئيسي للبنك الإسلامي عن البنوك التقليدية الأخرى، ويقوم هذا النوع من الاستثمار على أساس تقديم البنك حصته من المال الذي يطلبه بقصد إنشاء مشروع مشترك أو شراء بضاعة وبيعها حيث يشارك البنك في النتائج المحتملة (ربحا أو خسارة) في ضوء قواعد توزيعية شرعية يتفق عليها مسبقا.

### سادسا: الإجارة:

يقوم البنك بشراء الأعيان أو حصص منها ثم تأجيرها للغير، وهذه الأعيان مثل العقارات و المعدات أو الأجهزة المتنوعة، ويتم ذلك بعد دراسة الجدوى و التأكد من ربحيتها و موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

يملك بنك قطر الإسلامي رؤية و إستراتيجية استثمارية واضحة وبعيدة المدى، وينظر لمحيطه الإقليمي و العالمي كوحدة متكاملة، ولهذا فإن المصرف يتبنى إستراتيجية للتوسع خارجيا عبر انتقاء مراكز إقليمية و عالمية لاستثماراته الخارجية بحيث يكون له حضور وتواجد عالمي ويتولى البنك رئاسة مجالس إدارات هذه البيوت التمويلية حرصا على تطبيق المفاهيم و الضوابط الشرعية الإسلامية .

## المبحث الثاني: تقييم أداء بنك قطر الإسلامي:

البنوك الإسلامية شهدت نموا كبيرا منذ نشأتها على المستوى العالمي وحضيت باهتمام كبير مما هيئ لها بيئة اقتصادية تساعد في نمو انتشارها في مختلف دول العالم كما أن أدائها الجيد ساعد في جذب العديد من العملاء من كل مكان.

### المطلب الاول : متغيرات الدراسة :

قبل أن نبدأ في تحليل بيانات البنك سأقوم بتعريفات بسيطة للمتغيرات التي استعملتها في تحليل تقارير البنك وهي كالتالي:

#### أولا : الربحية :

الربحية هدف أساسي لجميع المنشآت ، وأمر ضروري لبقائها و استمرارها و غاية يتطلع إليها المستثمرون ، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة .

وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة.

والربحية أيضا هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ، وتعتبر الربحية هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها.

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح و المبيعات و إما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها

#### ثانيا : الأصول:

الأصول هي عبارة عن منافع اقتصادية مستقبلية محتملة يتم الحصول عليها أو السيطرة عليها من قبل البنك كنتيجة للأحداث أو العمليات تثبت في الماضي.

#### ثالثا الخصوم :

هي عبارة عن التزام مالي للبنك الناتجة عن احداث ماضية بحيث يتم تسويته بخروج موارد ممثلة بمنافع اقتصادية أي هي عبارة عن مجموع التزامات البنك على اصولها .

#### رابعا : الودائع:

هي عبارة عن كل ما يقوم به الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف .

#### خامسا :التمويل:

هو الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد و الزاميته لتمكين البنك من تقييد أهدافها و مواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت محدد.

#### سادسا :حقوق الملكية :

حقوق الملكية أو حقوق حملة الاسهم أو الملاك هي قيمة راس المال المدفوع و الاحتياطات و الارباح المرحلة أو المستبقات ،أو هي عبارة عن قيمة الأصول بعد استبعاد قيمة الالتزامات لذا فإن قيمة حقوق الملكية تتوقف على تقييم الأصول و الإلتزامات.

#### سابعا :صافي الربح:

وهو الربح الصافي بعد خصم المصاريف الإدارية والعمومية والإهتلاكات و إضافة الإيرادات الأخرى المتنوعة و خصم الضرائب و الزكاة وبالتالي ينتج صافي الربح.

#### المطلب الثاني: تطور أداء بنك قطر الإسلامي :

من أجل دراسة تطور أداء البنك سوف نتناول الودائع ،الأصول ،الخصوم ،صافي الأرباح ،التمويلات وحقوق الملكية

#### 1-الأصول والخصوم:

جدول رقم 1: تطور أصول وخصوم البنك من 2011-2016 الوحدة الف ريال قطري

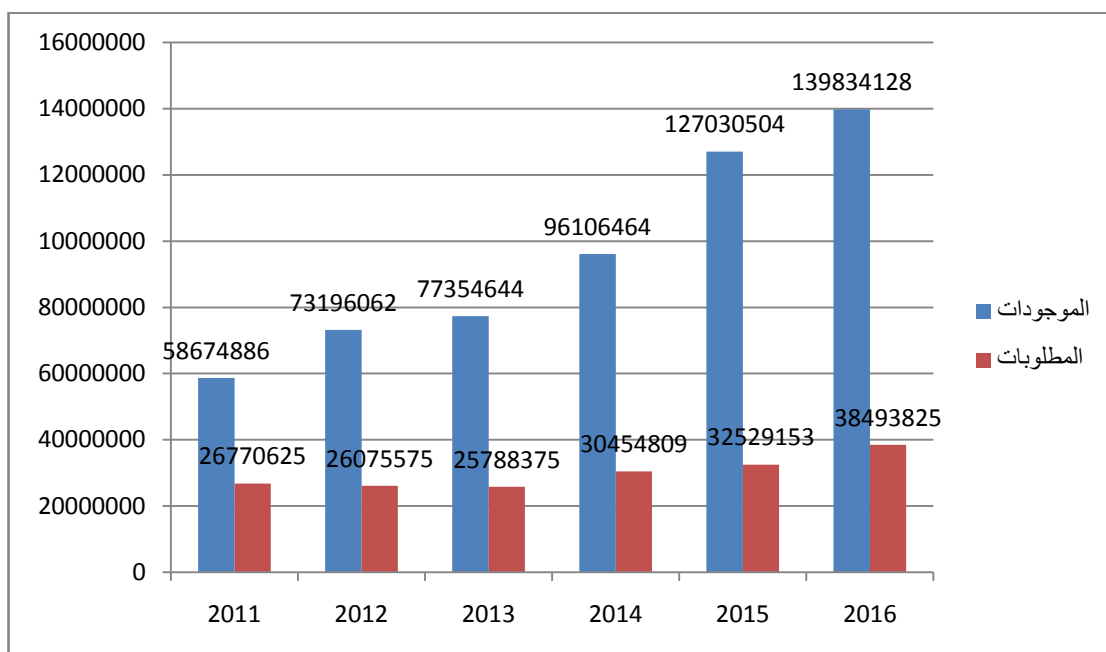
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الموجودات	58,674,886	73,196,062	77,354,644	96,106,464	127,030,504	139,834,128
المطلوبات	26,770,625	26,075,575	25,788,375	30,454,809	32,529,153	38,493,825

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لتقارير بنك قطر الإسلامي من سنة 2011-2016

من خلال الشكل اذناه ، يتضح لنا أن البنك حقق نموا كبيرا في اصوله على مدار الفترة مابين 2011-2016 ، إذ بلغت أصوله في سنة 2016 قيمة 139,834 الف ريال قطري بعد ما كانت في سنة 2011 تساوي 58,674 ألف ريال قطري ويرجع ذلك الى تقديم البنك العديد من الخدمات المالية وكذلك بإصدار صكوك مالية اسلامية ،وكذلك تمويله لشركات من مختلف القطاعات.أما بالنسبة للخصوم كان نموها

متواضعا ومتذبذبا مقارنة بالاصول ،حيث سجل أعلى إرتفاع في نمو الأصول لحد الأن سنة 2016 مقارنة بسنة 2011.

## شكل رقم 2: تطور أصول وخصوم البنك من 2011-2016



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

## 2-حقوق الملكية و الودائع و التمويلات

### الجدول 2:تطور حقوق الملكية،الودائع والتمويل

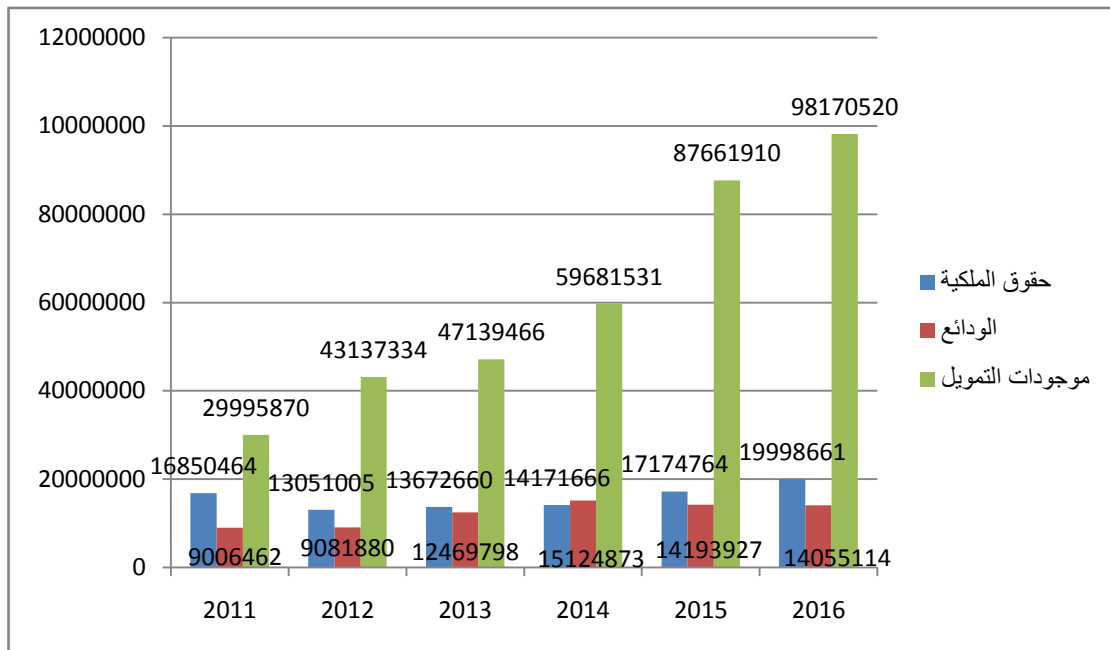
2016	2015	2014	2013	2012	2011	
19,998,661	17,174,764	14,171,666	13,672,660	13,051,005	16,850,454	حقوق الملكية
14,055,114	141,93,927	15,124,873	12,469,798	9,081,880	9,006,462	الودائع
98,170,520	8,7661,910	59,681,531	47,139,466	43,137,334	29,995,870	التمويل

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لتقارير البنك من سنة 2011-2016

من الشكل ادناه يظهر لنا موجودات التمويل شهدت نموا كبيرا من سنة 2011 الى 2016 بين الودائع و حقوق الملكية كان نموها متذبذبا كانا في انخفاض من 2011 الى 2012 و بعدها استمررا بالنمو بشكل بطيئ الى غاية 2014 لتتخفف الودائع من جديد عكس حقوق الملكية التي استمرت بالنمو



الشكل 3: تطور حقوق الملكية، الودائع والتمويل



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

3\_ صافي الربح

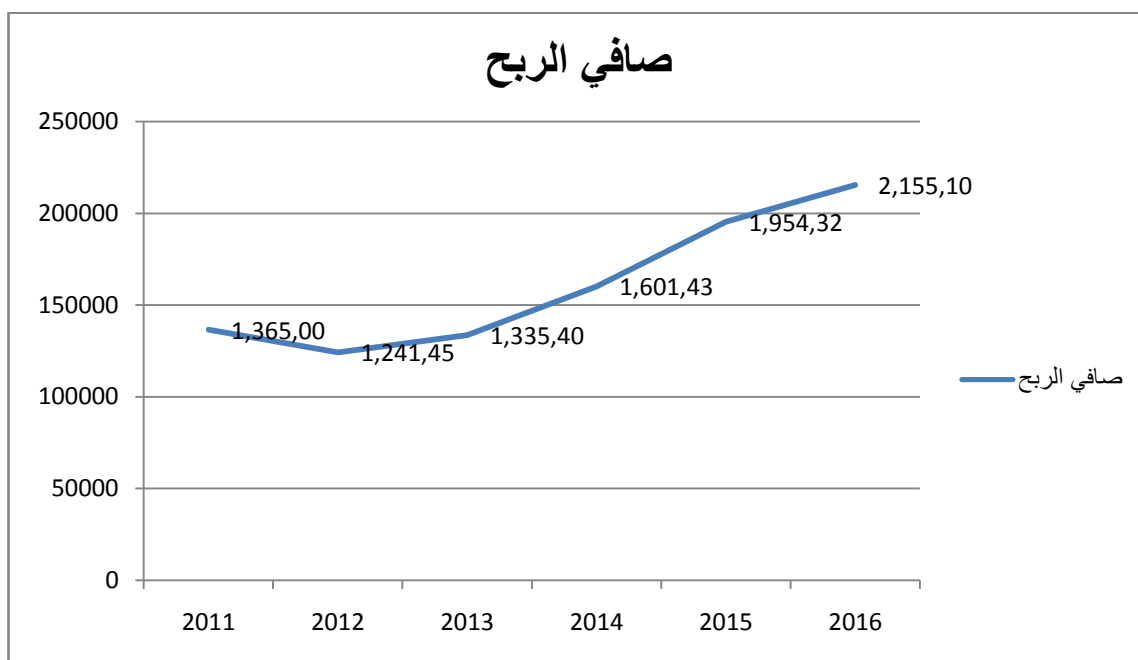
جدول 3: تطور صافي الأرباح

السنوات	2016	2015	2014	2013	2012	2011
صافي الربح	2,155,10	1,954,32	1,601,43	1,335,40	1,241,45	1,365,00

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لتقارير البنك من سنة 2011-2016

من المنحى أدناه يظهر لنا أن نمو صافي الربح انخفض انخفاضاً حاداً ما بين الفترة 2011\_2012 من قيمة 1,365,00 الف ريال قطري 1,241,45 الف ريال قطري الى غاية ثم بعدها بدأ يتزايد تدريجياً حتى وصلت قيمته الى 2,155,10 الف ريال قطري في سنة 2016.

#### الشكل 4: تطور صافي الأرباح



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

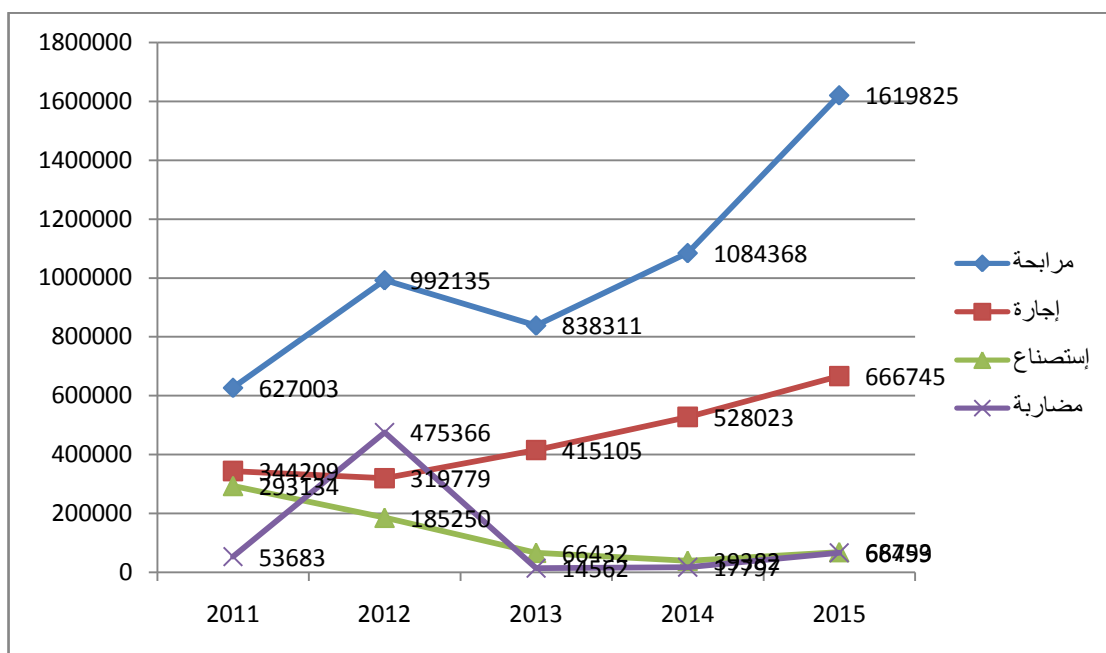
#### 4\_ صافي إيرادات صيغ التمويل:

البيان	2015	2014	2013	2012	2011
مربحة	16,198,25	10,843,68	838,311	992,135	627,003
اجارة	666,745	528,023	415,105	319,779	344,209
استصناع	68,753	39,382	66,432	185,250	293,134
مضاربة	66,499	17,797	14,562	475,366	53,683

المصدر: من إعداد الطالبة وفقا لتقارير البنك من سنة 2011-2015

من خلال المنحى أذناه يظهر لنا صيغ التمويل المعتمدة في البنك حيث أن المربحة و المضاربة شهدت نمو سريعاً في الفترة 2011-2012 مقارنة بالصيغ الأخرى التي كان نموها منخفضاً لكن في الفترة ما بين 2012 و 2013 انخفض نمو الصيغ انخفاضاً حاداً وظهر ذلك جلياً في صغتي الاستصناع و المضاربة أما الاجارة كان نموها بطيئاً و متذبذباً عكس المربحة التي شهدت نمو سريعاً من الفترة 2013 الى غاية 2016

الشكل 5: صافي إيرادات صيغ التمويل:



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

6\_ صافي أنشطة التمويل:

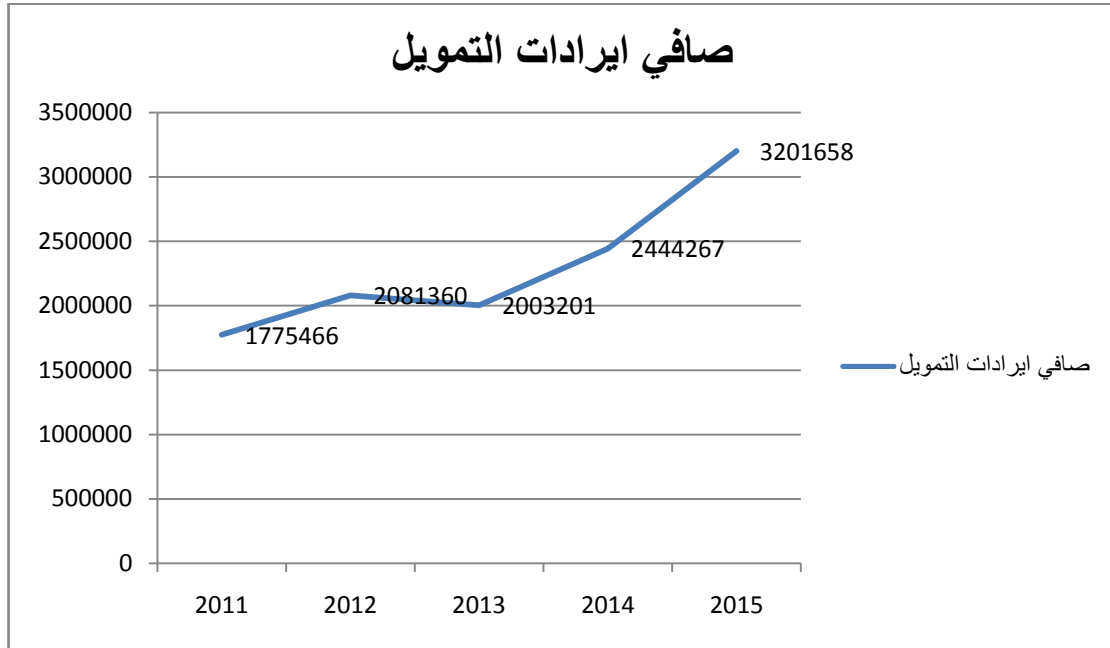
جدول 5: تطور صافي أنشطة التمويل :

البيان	2015	2014	2013	2012	2011
صافي أنشطة التمويل	3,201,658	2,444,267	2,003,201	2,081,360	1,775,466

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال المنحنى يظهر لنا صافي إيرادات التمويل شهدت نمواً سريعاً من 2011 إلى 2012 لينخفض بعدها بنسبة ضئيلة في السنة التي يليها ليرتفع نموها بشكل ملحوظ وسريع ويستمر في الارتفاع ليصل إلى أعلى قيمة له في 2016

الشكل 6: تطور صافي أنشطة التمويل :



مقارنة بين صافي الربح و صافي أنشطة التمويل:

نلاحظ من خلال المنحنيين في الشكل 4 و الشكل 6 أن أداء أنشطة التمويل كان أكبر و جيد مقارنة بصافي ربح الذي كان متذبذباً و بقيم أقل من قيم صافي أنشطة التمويل.

### خلاصة الفصل الثالث:

لقد كان أداء بنك قطر الإسلامي لأبأس به في الفترة ما بين 2011-2016 حيث أظهرت بيانات صافي أنشطة التمويل أداء جيدا في البنك مقارنة بصافي الربح الذي كان تطوره متواضعا بها .  
كما يظهر أيضا ان الربحية هي الأكثر نموا و اكثر ربحية مقارنة بباقي صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة في البنك.

الخاتمة

أحرزت البنوك الإسلامية، والمؤسسات المالية الإسلامية تقدماً معتبراً، خلال العقود الثلاثة الماضية حيث جاءت هذه المؤسسات لتزيج الحرج عن المسلمين وتوفر لهم البديل المناسب عن المؤسسات المالية التقليدية، التي لاتفوق أغلب تعاملاتها مع الشريعة الإسلامية، خاصة بعد الأزمة العالمية 2008 م أظهرت فشل الهندسة المالية التقليدية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالهندسة المالية الإسلامية باعتبارها أداة مناسبة لإيجاد منتجات و أدوات مالية مبتكرة وفق الشريعة الإسلامية وذات كفاءة اقتصادية، مناسبة لحل مشاكل التمويل.

وهذا ما نلاحظه في بعض المؤسسات المالية التي فتحت شبابيك إسلامية، واعتمدها على أدوات مالية إسلامية

### نتائج الدراسة النظرية:

\_ البنك المركزي هو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الموجودات الحقيقية إلى موجودات نقدية.

\_ البنك المركزي يتعامل في الائتمان لكن يختلف في ملكيته وأهدافه.

\_ للبنك المركزي عدة وظائف حيث اختلف الاقتصاديون في تحديدها.

\_ البنك المركزي تربطه علاقة بالبنوك الإسلامية و ذلك تحت ظل نظامين هما:

- النظام المصرفي الإسلامي.
- النظام المصرفي التقليدي.

\_ المؤسسات المالية هي عبارة عن مؤسسات تحتكم إلى أحكام الشريعة الإسلامية و تتعامل بصيغ التمويل الإسلامي.

\_ للمؤسسات المالية الإسلامية عدة مبادئ إرشادية التي وجب الإلتزام بها تجاه أصحاب المصالح.

\_ المؤسسات المالية الإسلامية من خصوصياتها التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية مثل تجنب الربا و الغرر... الخ.

\_ هناك نوعين من المؤسسات المالية الإسلامية هما:

- المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية.
- المؤسسات المالية الإسلامية الغير مصرفية.

تهدف المؤسسات المالية الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتقاطع كلها في ممارسة المعاملات المالية، بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية و إيجاد بدائل مباحة للمعاملات المحرمة، من أجل رفع الحرج عن المسلمين.

تعني الهندسة المالية الإسلامية التصميم و التطوير و التنفيذ لأدوات و عمليات مبتكرة و صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، لكن في إطار توجيهات الشرع الإسلامي.

إن أهم ميزة تتميز بها الهندسة المالية الإسلامية هي أنها تجمع بين المصادقية الشرعية، والكفاءة الاقتصادية.

تضم الهندسة المالية الإسلامية عديد الأدوات و المنتجات المالية أهمها:

- الأدوات التمويلية مثل المرابحة، المشاركة و التوريق... الخ.
- المنتجات المالية القابلة لتداول في الأسواق المالية مثل الصكوك الإسلامية.
- منتجات أخرى مثل التأمين الإسلامي... الخ.

من بين الأدوات المالية التمويلية بالمؤسسات المالية تعتبر المرابحة أكثر أداة من أدوات التمويل إستعمالاً لدى المؤسسات و البنوك الإسلامية.

### نتائج الدراسة التطبيقية:

بنك قطر الإسلامي هو اول مؤسسة إسلامية في قطر.

أدوات التمويل الإسلامية التي يعتمد عليها البنك هي:

- بيع المساومة.
- بيع المرابحة.
- الإستصناع.
- الإستثمار بالمضاربة.
- الإستثمار بالمشاركة.
- الإجارة.

حقق البنك نمو كبير في أصوله على مدار الفترة ما بين 2011-2016.

إصدار البنك لصكوك مالية إسلامية و تمويله لشركات في مختلف القطاعات ساعده في تحقيق نتائج جيدة.



- \_صافي الربح كان نموّه متذبذباً و منخفضاً مقارنة بصافي أنشطة التمويل.
- \_المربحة هي الأكثر بحية من بين الصيغ المعتمدة في بنك قطر الإسلامي.

#### توصيات الدراسة:

- \_ينبغي على البنوك المركزية في البلدان الإسلامية سن قوانين خاصة تنظم عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وأن تراعي هذه القوانين طبيعة عمل هذه المؤسسات.
- \_يجب الاستفادة من المنتجات المالية الإسلامية المالية المتداولة في السوق المالي.
- \_توعية الناس عن مختلف منتجات الهندسة المالية الإسلامية ومدى توافقها مع الشريعة الإسلامية.

#### أفاق الدراسة:

- من خلال دراستنا هذه يمكن أن نطرح تساؤلات عن إمكانية إدراج الأدوات المالية الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر إلى جانب مدى تحقيقها من نجاحات من خلال تبنيها من قبل المؤسسات المالية وأثرها على الإقتصاد الوطني للدولة؟.

**فهرس الجداول  
والأشكال**

فهرس الأشكال و الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
45	تطور أصول وخصوم بنك قطر الإسلامي 2016-2011	1
46	تطور حقوق الملكية، الودائع، والتمويل لبنك قطر الإسلامي 2016-2011	2
47	تطور صافي الأرباح لبنك قطر الإسلامي 2016-2011	3
48	تطور صافي إيرادات التمويل لبنك قطر الإسلامي 2015-2011	4
49	تطور صافي أنشطة التمويل لبنك قطر الإسلامي 2015-2011	5

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
38	أهم الأدوات التمويلية بالمؤسسات المالية الإسلامية	1
46	تطور أصول وخصوم بنك قطر الإسلامي 2016-2011	2
47	تطور حقوق الملكية، الودائع والتمويل لبنك قطر الإسلامي	3
48	تطور صافي الأرباح لبنك قطر الإسلامي	4
49	صافي إيرادات صيغ التمويل لبنك قطر الإسلامي 2015-2011	5
50	تطور صافي أنشطة التمويل لبنك قطر الإسلامي 2015-2011	6

# قائمة المراجع

1- قائمة الكتب:

- 1-القران الكريم
- 2-ناظم محمد نوري ،النقود والمصارف ،مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر ،  
جامعة الموصل ، 1988.
- 3-شقيري نوري موسى واخرون ،المؤسسات المالية ،الطبعة الاولى ،دار المسيرة  
للنشر والتوزيع ،عمان الاردن
- 4-محمد زكي شافعي ،مقدمة في النقود والبنوك ،الطبعة الرابعة ،مكتبة النهضة  
المصرية ،القاهرة ، 1958.
- 5-محمد عبد العزز عجمية ،مصطفى رشدي شيحة ، النقود و البنوك و العلاقات  
الاقتصادية الدولية ،الدار الجامعية ،بيروت ، 1982.
- 6-زياد رمضان ، محفوز احمد جودة ،ادارة البنوك ،دار الميرة للنشر ،عمان
- 7-محمد عثمان شبير ،المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الاسلامي ،الاردن:  
دار النفائس ، 1999 .
- 8-محمد عمر شابرا ،احمد حبيب ،الادارة المؤسسية في المؤسسات المالية  
الاسلامية ،الطبعة 1 ،المعهد الاسلامي للبحث والتدريب (البنك الاسلامي للتنمية)  
،جدة-السعودية ،2006 .
- 9-فتح الرحمن علي محمد العربية صالح ، دور الصكوك الاسلامية في تمويل  
المشروعات التنموية ،منتدى الصيرفة الاسلامية ،اتحاد المصارف العربية ،بيروت  
-لبنان ، جويلية 2008.
- 10-محمد عمر شابرا ،نحو نظام نقدي عادل (دراسة للنقود و المصارف  
والسياسة النقدية في ضوء الاسلام ) ،طبعة 1،دار البشير للنشر والتوزيع ،عمان  
- الاردن ، 1990 .
- 11--فادي محمد الرافي ،المصارف الاولى ،منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت -  
لبنان ، 2000.

- 12- محسين احمد الخضيرى ، البنوك الاسلامية، الطبعة الثانية ، ايتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة-مصر ، 1995 .
- 13-محمد ابو زهرة ، الملكية ونظرية العقد فى الشريعة الاسلامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1977 .
- 14- عبد العظيم بن بدوي الخلفى ، الوجيز فى فقه السنة والكتاب العزيز ، الطبعة الثالثة ، المنصورة-مصر ، 2001 .
- 15-شعبان محمد اسلام البروارى ، بورصة الاوراق المالية من منظور اسلامى- دراسة تحليلية نقدية ، دار الفكر دمشق-سورية ، الطبعة الاولى ، 2002 .
- 16-وهبة الزحيلي ، المعاملات المالية المعاصرة ، دار الفكر ، دمشق ن سوريا ، 2002 .
- 17- طارق الله خان ، حبيب احمد ، ادارة المخاطر "تحليل قضايا فى الصناعة المالية الاسلامية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الطبعة الاولى ، 2003 .
- 18- عبد الرحمان يسري احمد ، قضايا اسلامية معاصرة فى النقود و البنوك والتمويل ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2004 .
- 19- علي أحمد السالوس ، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة و الاقتصاد الاسلامى ، مكتبة دار القران ، مصر ، الطبعة السابعة ، 2002 .
- 20- لقمان محمد مرزوق ، البنوك الاسلامية و دورها فى تنمية اقتصادية المغرب العربى ، مكتبة فهد الوطنية للنشر ، 1417 .
- 21- محمد عبيد الله ، تمويل الشركات من منظور اسلامى ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، فبراير 2007 .

2-مذكرات و رسائل :

22-حكمت الحارس ،السياسة الضريبية وتطور النظام لضريبي في العراق ،رسالة دكتوراه منشورة ،دار وهران الطبعة ، 1973 .

23-احمد عبد الغفور مصطفى العليات ،الرقابة الشرعية على اعمال المصارف الاسلامية ،مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطني-فلسطين ، 2007 .

3-الملتقيات والمؤتمرات الوطنية والدولية

24- فارس مسدور ، الرقابة المصرفية بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية ،ورقة بحثية مقدمة الى الندوة العلمية الدولية (الخدمة المالية وادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ، 18-20-2010 ،جامعة فرحات عباس -سطيف-الجزائر .

25--موسى عبد العزيز شحادة ، علاقة البنوك الاسلامية مع البنوك المركزية ،بحث مقدم لمؤتمر المستجدات الفقهية في معاملات البنوك ،عمان: 1994 .

26- عبد المجيد صلاحين ،الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية ،ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني ، طرابلس -ليبيا، 27-28 ابريل 2010.

27- هشام جابر ، صناديق الاستثمار الاسلامية ،بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين (بين افاق التنمية و التحديات المعاصرة ، الجامعة الاسلامية ،غزة-فلسطين ، 9 مايو 2005 .

28-محمد كريم قروف ، الهندسة المالية كمدخل علمي لتطوير صناعة المنتجات المالية الاسلامية ،ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الدولي الاول حول : الاقتصاد الاسلامي ، الواقع .. ورهانات المستقبل ، 23-24 فيفري 2011.

29-عمر ياسين محمود خضيرات ، دور الهندسة المالية الاسلامية في معالجة الازمة الاقتصادية والمالية المعاصرة ،ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الدولي الاول حول : الاقتصاد الاسلامي ، الواقع .. ورهانات المستقبل ، جامعة غرداية ، 23-24 فيفري 2011 .

- 30- عماري صليحة وسعدان اسيا ، المنتجات المالية الاسلامية بين التقليد و الابتكار ، بحث مقدم في الملتقى الدولي الثاني : الازمة المالية الراهنة و البدائل المالية المصرفية ، النظام المصرفي الاسلامي ، جامعة خميس مليانة 5-6 ماي 2009.
- 31- شوقي جباري ،فريد خميلي ، دور الهندسة المالية في علاج الازمة المالية ،ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر العلمي الدولي حول : الازمة المالية و الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي ،جامعة العلوم الاسلامية العالمية ، عمان- الاردن ، 2 ديسمبر 2010.
- 32- وليد خالد الشياجي ،عبد الله يوسف الحجي ،صكرك الاستثمار الشرعية ،بحث مقدم الى المؤتمر الرابع عشر حول المؤسسات المالية ،كلية الشرعية و القانون ، الامارات العربية المتحدة ، مارس 2005 .
- 33-يوسف الشبيلي ،التامين في امريكا ،دورة الاستثمار في الاسلام ،مجمع فقهاء الشريعة بامريكا ،2005.
- 34-فتيحة نشنش واخرون ،اداءصناديق الاستثمار المسؤولية اجتماعيا وصناديق الاستثمار الاسلامية ،ورقة بحثية مقدمة لملتقى الدولي الاول حول : الاقتصاد الاسلامي ، الموقع..ورحانات المستقبل ،جامعة غرداية ،23-24 فيفري 2011 .
- 35-عبد الرحيم الساعاتي ، ادارة الغرر في التامين الاسلامي ،ورقة بحثية مقدمة لملتقى الثاني للتامين التعاوني ،الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل الاسلامي ،الرياض – السعودية ، 2010.
- 36-صفية احمد ابو بكر ، صناديق الاستثمار الاسلامية (خصائصها و انواعها) ،بحث مقدم لمؤتمر العلمي الرابع عشر حول : المؤسسات المالية الاسلامية (معالم الواقع و افاق المستقبل ) ،جامعة الامارات العربية المتحدة ،ابوظبي-الامارات ، 15-17 ماي 2005 .



**المجلات الوطنية و الدولية:**

37- عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الاسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :  
الاقتصاد الاسلامي ،المجلد 20، العدد 2، 2007/14/28 .

38- احمد سامي شوكت ،سلام مجيد فاخر ، دور المصارف الاسلامية في عملية  
التنمية الشاملة ،مجلة كلية الادب ،العدد 99.

39- احمد محمد محمود نصار ،الهندسة المالية وتطوير ادوات الاقتصاد الاسلامي  
، جريدة الغد ، عمان-الاردن .

40- قحف منذر ،تعقيب على بحوث الأسواق المالية ،مجلة المجمع الفقه الاسلامي  
، العدد السادس ، الجزء الثاني ،جدة 1990.

41- مجلة البحوث العلمية و الدراسات الاسلامية ،العدد الثامن ،كلية العلوم  
الاسلامية جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة 2015 .

42- بركاني بن نائل ، وسائل الاستثمار في المصارف الاسلامية ،مجلة صراط  
،كلية العلوم الاسلامية ، جامعة الجزائر ،السنة السادسة ،العدد 11 ،جويلية 2005 .

43- احمد الشرباصي ،المعجم الاقتصادي الاسلامي ،دار الجيل ،بيروت - لبنان ،  
1981 .

**المواقع الإلكترونية:**

44- الموقع الرسمي لبنك قطر الإسلامي [www.qib.comqa](http://www.qib.comqa) .

45- صفحة عبد الكريم قندوز

<https://sites.google.com/site/aaguendouz/projectupdates/dfalhndstealmalytethdywajhalmwssatalmalytealaslamyte>